الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور النخب في المشاركة السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة

من إعداد الطالبين:

- بن عماره إبراهيم
- دادة محمد

إشراف الأستاذ:

د. فرج عبد الحميد

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الهادي دوش	استاذ محاضر (أ)	رئيسا
عبد الحميد فرج	استاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
خالد بقاص	استاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

الإهداء

إلى الذين رفعوا شعار العلم و المعرفة اينما كانوا.

إلى الذين خدموا التربية و التعليم عبر كافة مراحله و اسهموا في تربية النشأ عبر مختلف مراحل تاريخ وطننا العزيز بصدق و إخلاص.

إلى أولائك الذين درسونا و علمونا عبر مختلف مراحل حياتنا.

إلى الذين أحبوا و احترموا المعلم المربي و أنزلوه منزلته و قدسوا العلم و التربية و التعليم.

إلى تلاميذنا جميعا عبر مسارنا التربوي التعليمي، الذين نستسمحهم و نرجوا من الله أن يغفروا لنا تقصيرنا و أخطاءنا و هفواتنا و زلاتنا.

إلى أولائك جميعا .....

و إلى جميع من أردنا ذكرهم أو يستحقون أن نذكرهم و غفلنا عن دكرهم...

نهدي هذا الجهد المتواضع البسيط الذي لا يخلو من التقصير و السهو و الخطأ و النسيان.

تشكرات

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فالشكر كل الشكر ، و العرفان كل العرفان ، و الامتنان كل الامتنان لـ :

جامعة الشهيد حمه لخضر و طواقمها ممثلة في كلية الحقوق و العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية.

السادة الاساتذة الافاضل الذين اشرفوا على تأطيرنا و لم يبخلوا علينا بما حباهم الله به من علوم و معارف و تجارب و خبرات.

زملاءنا الطلبة الذين كانوا فعلا خير اضافة لنا حظينا بها في فرصة الدراسة.

مؤطرنا و مرافقنا و أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الحميد فرج.

شكرا لكم جميعا.

مقدمة

حظيت دراسة النخبة السياسية باهتمام بالغ من قبل الباحثين في علم السياسة والاجتماع السياسي، إذ يعتبر مقترب النخبة من أبرز المقاربات التي لها القدرة على فهم النظم السياسية، عبر تحليل العمليات السياسية، وتمركز القوة من خلال دراسة عملية صنع القرار السياسي على مستوى الدولة.

ومما لا شك فيه أنه مهما كانت طبيعة أو سمة النظام السياسي في أي دولة، يبقى دائما هدف النخبة السياسية ضمان الاستقرار السياسي، الذي تعد المشاركة السياسية مؤشرا من مؤشراته، وهي في ذات الوقت تمثل عاملا من عوامل تحقيقه. فجوهر النظام الديمقراطي يبرز في مشاركة الأفراد في اختيار حكامهم، وفي التأثير على عملية صنع القرار، لذا تكمن أهمية موضوع المشاركة السياسية في كونه يمثل أساس العملية السياسية لأي نظام سياسي يريد الاستناد على قاعدة صلبة لممارسة السلطة.

و قد أصبح موضوع المشاركة السياسية ومدى حجمها مقياساً حقيقياً لدرجة تطور النظم السياسية في دول العالم وبلوغها مراتب متقدمة إذا ما تصاعدت وتائر المشاركة السياسية بمختلف صورها و أشكالها، ومما لا شك فيه أنها أصبحت التعبير الحقيقي عن ديمقراطية الحكم الحقيقية وليست الزائفة ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور وجود نظام حكم ديمقراطي دون مشاركة سياسية واسعة وحقيقية .

والمشاركة السياسية أصبحت عملية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والإبعاد وتهدف إلى إشراك الفرد ليس في عملية صنع القرار السياسي فحسب وإنما تعدتها إلى إشراكه في كل مرحلة من مراحل التنمية من خلال التخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات وجني الفوائد والمنافع لا سيما و أن المشاركة هي مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع

وخصوصاً أن التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة والتي باتت معيارا يدل على النمو السياسي للأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى متقدمة أو تقليدية. وتأتي أيضاً أهمية المشاركة السياسية من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة والتأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي يحتاجها و يفضلها المجتمع ليتم العمل وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرص المشاركة فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين وتتحقق قيم المساواة والحرية.

ونتيجة للنضج العالي الذي بلغه الفكر السياسي والتطور الكبير في نظم الحكم وآلياته وكذلك النهضة المعرفية والتكنولوجية الحديثة، أخذت المشاركة السياسية أنماطاً وأشكالاً جديدة وواسعة خصوصاً في ظل انتشار الديمقراطية كمنهج للحكم في اغلب دول العالم.

إن النخب التي تمثل زبدة المجتمع المدني ؛ و باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الفواعل غير الرسمية، وجب عليها أن تكون فاعلة لا مفعول بها لما تحتويه من مكونات أو مصادر، كل مكون له القوة والقدرة على المساهمة في التغيير و التأثير المباشر في المشاركة السياسة برشد وعقلانية وإستراتيجية، و من هنا فقد تزايد و تعاظم دور النخب في العصر الحديث و أصبح تأثيرها جليا في المجال السياسي سواء من خلال تأثيرها على الرأي العام و المشاركة السياسية أو حتى من خلال مساهمتها في السلطة.

1)- إشكالية الدراسة :

في ظل اللااستقرار المؤسساتي و العزوف السياسي المتفاوت النسب ، ارتأينا البحث في تأثير النخب الحاكمة و غير الحاكمة على عملية المشاركة السياسية ، و الوقوف على مدى فعالية ادوار هذه العملية في تعزيز الاستقرار السياسي و المؤسساتي عبر تأثير النخب على المشاركة السياسية و عليه تمثلت إشكالية الموضوع فيما يلي :

- كيف يمكن للنخبة أن تؤثر في المشاركة السياسية ؟

2)- التساؤلات الفرعية :

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالنخبة و ما هو مفهوم المشاركة السياسية ؟

- فيم يتمثل دور النخبة في المشاركة السياسية ؟

3)- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

أ- إن التطور الذي شهده مفهوم النخبة ساهم في بروز وزنها و أهميتها في الميدان السياسي.

ب- نظرا لما تتمتع به النخب و تملكه من آليات ونقاط قوة أصبح من الضروري وجودها في الحقل السياسي عبر جميع مستوياته و من بينها التأثير على المشاركة السياسية.

4)- هيكل (تقسيم) الدراسة :

و قد قسمنا الدراسة وفق الخطة التالية :

- مقدمة.

الفصل التمهيدي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي.

المبحث الأول : ماهية النخبة.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم النخبة.

المطلب الثاني : أهمية النخبة.

المطلب الثالث : أنواع النخبة.

المطلب الرابع : خصائص النخبة.

المطلب الخامس : الاتجاهات النظرية في الفكر النخبوي.

المبحث الثاني : ماهية المشاركة السياسية .

المطلب الأول : مفهوم و تطور المشاركة السياسية.

المطلب الثاني : أهمية و مستويات المشاركة السياسية.

المطلب الثالث : أنماط و مراحل المشاركة السياسية.

المطلب الرابع : أبعاد و خصائص المشاركة السياسية.

المطلب الخامس : شروط تعزيز المشاركة السياسية.

الفصل الثاني : النخبة و المشاركة السياسية .

المبحث الأول : آليات تأثير النخب على المشاركة السياسية.

المطلب الأول : المداخل المفسرة لدور النخبة في المشاركة السياسية.

1) اقتراب الجماعة.

2) اقتراب التحليل الطبقي.

3) اقتراب صانع القرار.

المطلب الثاني: آليات تأثير النخب الحاكمة على المشاركة السياسية.

المطلب الثالث : آليات تأثير النخب غير الحاكمة على المشاركة السياسية.

المبحث الثاني : فعالية دور النخب في التأثير على المشاركة السياسية.

المطلب الأول : علاقة النخب بالمشاركة السياسية.

المطلب الثاني : إستراتيجية النخب من أجل تطوير المشاركة السياسية.

المطلب الثالث : تقييم أثر النخب في المشاركة السياسية.

1) ايجابيات تأثير النخب في المشاركة السياسية.
2) سلبيات تأثير النخب في المشاركة السياسية.

الخاتمة :

5)- <u>أهداف الدراسة</u> :

تنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف علمية أخرى عملية:

الأهداف العلمية: دراسة الموضوع من الناحية العلمية تهدف إلى الغوص في تفاصيل النخب والأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه في الرأي العام و المشاركة السياسية بل حتى السياسات العامة وتوجيهها لمواجهة مختلف المشاكل والقضايا ذات الارتباط المباشر بالمجتمع، سيما وأنها قد حظيت بمكانة كبيرة في السنوات الأخيرة في المجتمعات الغربية وصناع القرار تحديدا لما لها من أهمية ودور كبيرين، وهو ما من شأنه أن يساعد الباحث على تكوين حوصلة علمية في صميم هذا الموضوع تساعده على التخصص أكثر فيه وتشجعه على العمل مستقبلا للتوسع فيه من خلال أعمال علمية أخرى.

الأهداف العملية: تهدف الدراسة إلى البحث في آليات تفعيل دور النخبة في بالمجتمعات العربية و الإسلامية ورصد المشاكل والأسباب الرئيسية المتسببة في تراجع دور النخب و محاولة إيجاد الحلول في سبيل تفعيل دورها.

6)- أسباب اختيار الموضوع :

يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أولا/ الأسباب الذاتية:

و تتعلق بميولنا وشغفنا ورغبتنا في تناول موضوع النخبة بوجه عام ودورها في عملية المشاركة السياسية على وجه الخصوص و ذلك نظرا للعزوف الكبير الذي تشهده الساحة السياسية و إيمانا منا بقدرة النخب على التأثير و التغيير.

ثانيا/ الأسباب الموضوعية:

1- السعي للتعريف بالنخبة و إبراز أهمية وجودها و ضرورة لعب دورها في الساحة السياسية.

2- محاولة فهم آليات النخبة في التأثير على المشاركة السياسية و تغيير نظرة الرأي العام إليها.

7)- أهمية الدراسة :

تنجلى أهمية دراسة الموضوع في:

* الدور الرائد الذي تقوم به النخب في الغرب والمكانة الكبيرة التي أصبحت تحتلها لدى الأنظمة السياسية في الدول المتقدمة حيث أصبحت فاعلا متمما في رسم وتوجيه الرأي العام

و كذا السياسة العامة من خلال ما توفره هذه النخب من دراسات وأبحاث من أجل تزويد صناع القرار و كذا المواطنين بمختلف المعلومات.

* الغياب شبه التام لدور النخب في دول العالم الثالث سيما الدول العربية والإسلامية والذي كرس العزوف السياسي و انعكس سلبا على الوعي السياسي العام و بالتالي على الممارسات السياسية و طبيعة السياسات العامة التي لا تستجيب لتطلعات الشعوب.

8)- الإطار المنهجي للدراسة :

تقتضي طبيعة كل بحث تحديد منهج وأساليب معينة للقيام به، وعملية الاختيار هذه تتم على أساس الموضوع الذي يعالجه والشروط الضرورية للقيام به .

وتبعا لأهداف الدراسة الحالية الرامية إلى التعرف على دور النخب في المشاركة السياسية فإن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي ذلك أن البحث الوصفي يهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة كما وكيفا، فيحدد أوصافها وخصائصها ومقوماتها بل ويتعدى مجرد الوصف إلى تحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث ، و قد استخدمناه في دراستنا النظرية هذه.

9)- أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة) :

للقيام بدراستنا هذه كان لزاما علينا الانطلاق من قاعدة متينة تمثلت في أساليب سابقة درست و بحثت في نفس الموضوع و عليه فقد اعتمدنا بعض الأدبيات السابقة التي صبت في نفس موضوع دراستنا أو ذات علاقة وطيدة به.

و من أهم هذه الأدبيات :

1 – كتاب: المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة تأليف الدكتور ماجد محيي آل غزاي تعرض فيه إلى مفهوم و أهمية و أنواع و آليات المشاركة السياسية و العوامل المؤثرة فيها.

2 – مذكرة ماستر بعنوان: دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير لبن عيسى إسلام.

3 – المشاركة السياسية الأهمية الأنماط الأبعاد للأستاذ الدكتور حسين علوان البيج تعرض فيه إلى النخبة و المشاركة السياسية.

4 – مقال بعنوان: النخب السياسية:دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة للدكتور هشام صاغور نشر في مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية في مجلدها 05 العدد 01 جوان 2019 تعرض فيه للمفاهيم والمقاربات النظرية للنخبة ثم النظريات المفسرة للنخبة.

5 – أطروحة دكتوراه بعنوان: المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا لبن قفة سعاد تعرضت فيها إلى المشاركة السياسية من منظور سوسيولوجي.

6 – مقال بعنوان: تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 – 2018 للدكتورة هادي سهيلة تعرضت فيه إلى النخب السياسية و تأثيرها على المشاركة السياسية في تونس ما بعد الثورة.

10)– صعوبات البحث :

بما أن دراستنا هذه كانت دراسة نظرية بحتة فإنها لم تعترضنا أي صعوبات تذكر سوى :

– عامل الوقت و خصوصا و أننا طالبين و موظفين في آن واحد.

- قلة المراجع باللغة العربية و ندرة المراجع الأجنبية.

11)- مصطلحات الدراسة :

- **النخبة :** بالإنجليزية **Elite**

مجموعة من الأشخاص الأكثر قدرة من غيرهم.

مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة وقوة سياسية تأثيرية كبيرة.

- **المشاركة السياسية : Participation Politique**

نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي.

النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

مقدمة الفصل الأول

جل الدارسات التي اهتمت بموضوع المشاركة السياسية والتعريفات التي وردت من خلالها على تشير إلى أنها عملية طوعية و إرادية وليست قسرية و عامة شاملة دون تمييز على أي أساس وتتخذ طرق و وسائل عديدة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، كما أنها ليست مطلقة بل تخضع لجملة من الظروف والمتغيرات ، وتتخذ أشكالا مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي وكل نمط يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل ذلك النسق السياسي .

وتعد المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها وتعطي الشرعية للنظام الحاكم ومزيد من الاستقرار للمجتمع والمساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة وتعزيز حق الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة .

وفي الوقت الذي تعتمد عملية المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وانغلاقه ومدى توفر الآليات أمام المواطنين فإنها تتوقف على إرادة المواطنين من حيث إقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعاً لرغباتهم وميولهم ودرجة الوعي لديهم.[1]

[1] المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة،ماجد محيي آل غزاي،ص4

والنخب باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الفواعل غير الرسمية، تلعب دورا هاما في عملية المشاركة السياسية حيث تمثل زبدة المجتمع المدني والقاطرة نحو التقدم وتكون في كثير من الأحيان فاعلة لا مفعول بها بما تحتويه من مكونات أو مصادر وقدرة على المساهمة و التغيير و يتزايد دورها في العصر الحديث يوما بعد يوم.[1]

2 بن عيسى إسلام،دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير،مذكرة ماستر،جامعة محمد خيذر بسكرة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2018/2017،ص2.

المبحث الأول : ماهية النخبة.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم النخبة.

1)- نشأة النخبة :

تعود جذور دراسة و تطور النخبة إلى كتابات أفلاطون و أرسطو، بحيث اعتبرا أن الديمقراطية هي أسوء أنظمة الحكم بسبب اعتقادهما أنها سبب في وصول الأغلبية الجاهلة بأمور السياسة إلى سدة الحكم، إلا أن المنهج النخبوي لم يتبلور إلا في العصر الحديث بفضل اجتهاد عدد من المفكرين والكتاب في هذا السياق، و أول اهتمام بدراسة النخبة كجزء من حقل العلوم السياسية كان في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان أهم أعمدتها عالمين إيطاليين هما:

Vilfredo Pareto (1848 – 1923) و Gaetano Mosca (1858 – 1923).

فقد انطلقا من مقاييس لتمييز النخبة عن باقي طبقات أفراد المجتمع؛بحيث قسما المجتمع إلى قسمين:

القسم الأول اللانخبة و القسم الثاني النخبة.) [1]

ومن خلال هذا جاءت فكرة النخبة في العلوم السياسية وفقا للآتي :

. – ينقسم المجتمع إلى مجموعة صغيرة لديها كل القوة و مجموعة كبيرة ليس لديها أي قوة

. – تمثل النخبة الطبقة العليا اقتصاديا واجتماعيا

[1] خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989 ، ص 206

– لا تعكس السياسات العامة مطالب الغالبية الشعبية، وإنما تعكس القيم السائدة بين النخبة، بحيث أنها تؤثر في العامة وليس العكس، أي أن القليل يحكم الكثير.

– أن الصفوة السياسية ظاهرة مجتمعية ملازمة للاجتماع الإنساني، فالبشر بطبيعته يحتاج إلى وازع وحاكم، إذ أن متطلبات المجتمع السياسي تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه، حيث الطبقة الراقية والقلة و التي لها وزن و دور هي من تقوم بمهمة رسم السياسة العامة. [1]

2) مفهوم النخبة :

أولا / لغة :

يدل مفهوم النخبة في اللغة على الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء و النخبة بصيغة الجمع"نخبا ترمز في أخص معانيها إلى السمو و الارتفاع، لتدل على معنى الندرة و القلة متضمنة في ذاتها دلالات التميز و الصفاء، والانتخاب و يعرفها (تشارلز داروين) بأنها حالة اصطفاء يرتقي فيها الأقوى و الأفضل إلى المراتب العليا في سلم الوجود البيولوجي في دائرة الصراع المستديم من أجل الصيرورة و الاستمرار والبقاء، وتدل كلمة النخبة في اللغة العربية على المختار من كل شيء وعلى الاصطفاء في كل أمر.[2]

ثانيا / اصطلاحا :

النخبة جماعة من الأفراد يمتلكون خصائص مميزة تجعلهم أكثر قوة على التمييز في أداء ادوار شديدة الأهمية في حياة مجتمعاتهم ولاسيما مجال توجيه المجتمع واتخاذ القرارات السياسية المهمة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] جلولي نور الدين؛النخبة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر؛1989–2012؛مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛غير منشورة؛كلية الحقوق و العلوم السياسية؛جامعة طاهر مولاي سعيدة؛ديسمبر 2015؛ص25

[2] المرجع السابق ص12

بحيث يرى أهم المفكرين في النخبة (ڤلفريدو بارتيو)و(جايتانو موسكا)و(تشارلز اورايت ميلز) أن النخبة هي جماعة حاكمة ؛ بحيث قاموا بالتمييز بين الحكام و المحكومين وبين الأقلية التي لديها السلطة و باقي الأفراد الذين هم خاضعين لها.[1]

من خلال هذا المفهوم نجد أن المفكرين الثلاثة حصروا دور النخبة في تمييزها فقط على باقي الأفراد ولم يقروا بدورها في المشاركة السياسية ودورها في توعية المواطن والضغط على الحكومة بحكم أنها طبقة واعية ومثقفة بحيث نجد أن النخبة تحتل الموقع الأهم في دائرة اتخاذ القرارات في المؤسسات العسكرية والسياسية والشركات الكبرى التي تسيطر على مسار المجتمع، إذ نجد أن لدى هذه الفئة مجموعة من العوامل هي التي تساعدها في تشكيل النخب وتمنحها قدرة السيطرة على فئات عريضة من المجتمع من كونها أقلية إلا أنها قادرة على التأثير في الآخرين باستخدام الإقناع والإغراء والتهديد وذلك لما تملكه من ذكاء وإبداع وطموح و إمكانيات سواء اقتصادية أو علمية أو وظيفية.

فمن خلال هذا وما تم ذكره يمكننا أن نعطي تعريفا إجرائيا للنخبة بحيث هي فئة من الأفراد يشغلون مناصب أو مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع ما وتتميز بقدرتها المادية والاجتماعية التي تمكنها من ممارسة السلطة.[2]

---

[1] محمد بن يعقوب الفيروزي، أبادي القاموس المحيط، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 2005 ، ص139

[2] محمد حسن دخيل؛ علم الاجتماع السياسي؛ لبنان:دار السنهوري؛ 2017؛ ص3.

المطلب الثاني : أهمية النخبة.

تضطلع النخبة أهمية كبيرة نظرا لما تملكه من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه ألعقيدي.

و أي مجتمع ، مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، كل ذلك راجع لعدة محددات وخصائص وما تملكه هذه الأقلية أو النخبة من مميزات كالقوة والنفوذ و رأس المال والسلطة. كل هذه العوامل تجعلها أهم فئة في المجتمع.

هذه النخبة المتميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسات العامة، وهي التي تؤثر بالجمهور أكثر مما تتأثر هي به، بحيث أن النخبة هي من تصنع القرارات وتنفذ ما تتضمنها من برامج، أيضا لها أهمية في تنوير الرأي العام ورسم وتوجيه المواطنين إلى القيم الاجتماعية وخلق الوعي وبناء شخصية الفرد.

في الجانب العسكري أيضا نجد أن السيطرة والحكم للأقلية بحيث أن النخبة تشكل عناصرها مما يؤدي إلى هيمنتها في كافة المجالات.

المطلب الثالث : أنواع النخب.

1)- النخبة السياسية

يعبر مفهوم النخبة السياسية عن تمركز السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع بيد مجموعة من السياسيين الذين يحكمون المجتمع ويوجهون حركته السياسية ، وذلك هو التعريف الذي أورده (جينكن ميتشل) في قاموس علم الاجتماع معرفا إياها بأنها " جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع حيث تؤلف فيه هذه الجماعة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقاً لمعيار القوة والسلطة

والنفوذ والتأثير في المجتمع (...) وذلك لما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته؛ و النُّخبة السياسية هي النواة الأساسية لمختلف التجليات النخبوية في المجتمعات الإنسانية، وتلعب الدور المركزي والحيوي في توجيه الحياة الاجتماعية وإدارتها. وضمن هذا التصور يرى كثير من المفكرين منذ أفلاطون حتى اليوم أن الحكام يشكلون العقل المدبر لمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية.

وتختلف وضعية النُّخبة السياسية من مجتمع لآخر، ومن مرحلة تاريخية لأخرى، فالنُّخب السياسية في المجتمعات القديمة كانت مطلقة النفوذ وعلاقتها بالنُّخب الأخرى هي علاقة هيمنة وتبعية،وأحيانا قليلة و يقصر (بنتام) مفهوم النُّخبة فقط على "أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين"، و يميزالباحثون اليوم بين مفهوم "النُّخبة السياسية" ومفهوم "الطبقة السياسية". ويرون أن النخبة السياسية تضم: أعضاء الحكومة، وأعضاء الإدارة العليا، والقادة العسكريين، وفي بعض الحالات الأُسر ذات النفوذ السياسي؛ من أرستقراطية أو من البيت المالك، وقادة المؤسسات الاقتصادية القوية. أما الثانية أي الطبقة السياسية فتضم: النُّخبة السياسية، لكنها تضم أيضاً النخب المضادَّة المؤلفة من قادة أحزاب سياسية ليست في الحكم، وممثلي مصالح أو طبقات اجتماعية جديدة، كالنقابات مثلاً، وفئات من رجال الأعمال، ورجال الفكر ممن هم فاعلون في الحقل السياسي.[1]

2)- النخبة الدينية :

تتشكل غالبا من العاملين في الحقل الديني في مجال التشريع والخطابة والإمامة والتفسير والفقه والعلوم الدينية، أي: العلماء والمراجع الدينية، وأرباب المساجد، ووعاظ الكنائس والمعابد، والعاملون في مجال المقدس إنتاجا لرموزه وتأصيلا لحركته الروحية في نفوس البشر.

[1] علي اسعد وطفة ؛ في مفهوم النخبة مقاربة بنائية ؛ المجلة الالكترونية انفاس نت ؛ 24 كانون الثاني/يناير 2015

وتعرف النُّخبة الدينية بأنها " فئة تتمتع بقسط متميز من المعرفة الدينية، تؤهلها للقيام بعدد كبير من الوظائف الدينية كالإفتاء والقضاء والتعليم، ولها سلطتها العلمية والدينية ولها نفوذها على باقي الفئات الأخرى كما لها مصالحها المشتركة وأدوارها.

فالمقدس نسق رمزي – ممثلا بنخبته الدينية– يعبر عن علاقة الإنسان بالقوى الروحية المتعالية التي تضفي على حياة الإنسان معنى ودلالة وأهمية، وفي القطب الآخر فإن السياسة – ممثلة بنخبتها الزمنية – تشكل نسقا من علاقات القوة التي تضع الإنسان في مسار المزامنة التاريخية الملموسة للوجود الإنساني. وفي دائرة هذه العلاقة الجدلية بين المقدس الديني والسياسي الزمني، تنتظم الحياة الإنسانية وترتسم جدليتها التاريخية في دورة من الوحدة والانفصام في توجيه الحياة السياسية للمجتمعات الإنسانية.

3)- النُّخبة الثقافية :

يمكن القول بأن مفهوم النُّخب الثقافية يدل في أبسط تعريفاته على هؤلاء الذين يمارسون تأثيرا أكبر في مجال الإنتاج الثقافي والرمزي في مجتمعاتهم وحقول تخصصاتهم الفكرية، ولاسيما الكتاب والمنظرون والأدباء والشعراء والمفكرون والإعلاميون. ويتميز هؤلاء بطاقتهم الإنتاجية في مجال الفكر والثقافة كما يتميزون بتأثيرهم الكبير في الروح المعنوية والثقافية لشعوبهم. وغالبا ما يميز الباحثون بين النخبة الثقافية والمثقفين، فالمثقفون يشكلون طبقة واسعة من العاملين في حقل الثقافة ولكن النخبة منهم ترمز إلى أكثرهم تميّزا وتأثيرا وحضورا في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وهذا يعني أن النخبة الثقافية تتشكل من كبار الأدباء والكتاب والمؤرخين والشعراء والفنانين الذين يلعبون دورا مميزا وحيويا في مجال اختصاصاتهم الفكرية والمعرفية.

ويعرف الجابري نخبة المثقفين بأنهم يشكلون الفئة الواعية التي اكتسبت ، بحكم ثقافتها، موضوعية التفكير ووضوح الرؤية، والقدرة على التحليل والمحاكمة المنطقية، مما يجعلهم في

حصن من أن تنطلي عليهم أساليب البرجوازية ومن أن يخيفهم تحكم المتسلطين، إن المثقفين هؤلاء، هم وحدهم القادرون على تصحيح تلك الصورة في الوعي الجماهيري، ورسم الطريق الصحيح لتحقيقها في حيز الواقع الملموس.

المطلب الرابع : خصائص النخبة.

تتحدد كل نخبة بسمات تميّزها عن غيرها، فأعضاء النُّخبة يمتلكون خصائص وسمات فكرية وعقلية ومهارات تؤهلهم لدورهم النخبوي في المجتمع. وتختلف السمات المطلوبة لارتقاء الأفراد إلى مستوى النُّخب بين مجتمع وآخر عبر التطور التاريخي. ففي بعض المجتمعات القديمة كان **عنصر القوة الجسدية والشجاعة والقدرة على امتلاك فنون القتال والحرب** هي السمات التي كانت تتميز بها الخاصة والنخب. ومن الطبيعي أن نجد الكهنة ورجال الدين الذين احتلوا دائما مكان الحظوة والاهتمام في هذه المجتمعات نظرا لقدرتهم المزعومة على مواجهة الأرواح الشريرة والتواصل مع الآلهة. ففي القبائل العربية القديمة كانت النُّخبة تتكون من الشعراء والفرسان ولكل قبيلة شاعرها وفارسها. ومن الطبيعي أن يتميز رجال النُّخبة بسمات جسدية كالشجاعة والقوة أو بخصائص معرفية مثل الكهانة والعرافة والقيافة، وفي المجتمعات الحديثة ومع تطور أوجه الحياة فيها ظهرت السمات والخصائص المعرفية والعلمية والثقافية والإدارية.

ولاحقا بدأت تظهر أهمية المعرفة والذكاء والقدرات النفسية والإمكانيات الاقتصادية كالثراء والغنى وغير ذلك من السمات والخصائص التي تجعل الفرد قادرا على تسلم مواقع نخبوية في المجتمع.

ويمكن القول بأن النُّخبة – وفقا لهذا التصور – مجموعات من الأفراد الذين يتميزون بقدراتهم العلمية وتميزهم الثقافي، أو بما يمتلكون عليه من ثراء اقتصادي وثروات طائلة، أو

خبرات إدارية، أو مرتبة دينية، وقد تمتلك هذه المجموعة بعض هذه السمات أو كلها في وقت واحد.

وهناك بعض الباحثين الذين يركزون على مجموعة من الاعتبارات العقلية السيكولوجية مثل الذكاء والدهاء والإبداع والإرادة والطموح والاجتهاد والإمكانيات المالية أو القيمة الأخلاقية أو السمعة الطيبة أو الشهرة أو الخبرات الوظيفية في مختلف الميادين وهذه السمات والخصائص النفسية والاجتماعية تمكن أصحابها من التأثير على الآخرين والهيمنة عليهم. وهذا كله يعني أن النُّخب تمتلك ثراء فكريا وأخلاقيا وإنسانيا واجتماعيا يمكنها من أن تمارس دورها الفعال في الحياة الاجتماعية للمجتمع ومن هنا وصفت غالبا بأن النُّخب تشكل روح الأمة وقوتها الأخلاقية والإنسانية.[1]

المطلب الخامس : الاتجاهات النظرية في الفكر النخبوي.

1)- الاتجاه التنظيمي:

يقوم على فكرة أساسية، مؤداها أن الصفوة أو النخبة تمتلك مقاليد القوة وذلك بما لها من قدرات تنظيمية و براعة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، فمثلا يرى "موسكا" أن الضبط الذي تمارسه الصفوة يعتمد على كونها قلة متماسكة، تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي المعارضة، بمعنى أن الصفوة كما يرى موسكا تشكل جماعة محدودة العدد ولكنها بقدرات تنظيمية لا توجد عند الجماعة الكبيرة الحجم أما وسائل الاتصال بين أفراد الصفوة فهي بسيطة جدا، كما أن فرص الاتصال فيما بينهم بسيطة أيضا وأفضل بكثير مما هو الحال في الجماعة الكبيرة الحجم، الأمر الذي يؤدي بالصفوة إلى صياغة سياساتها بشكل أسرع

[1] علي اسعد وطفة ؛ في مفهوم النخبة مقاربة بنائية ؛ المجلة الالكترونية انفاس نت ؛ 24 كانون الثاني/يناير 2015.

كما أنها قادرة على إحداث تماسك داخلي إذا ما نشأ أي تهديد خارجي لها، بالإضافة إلى سرعتها في الاستجابة للمتغيرات التي تحيط بها.[1]

2)- الاتجاه السيكولوجي :

قام ("فيلفريدو باريتو) بتحليل واف للصفوة او النخبة يتسم بالشمول، فقد أعطى للصفوة مفهوما يقترب من مفهوم الطبقة الحاكمة عند "ماركس"، ذلك أن نظرية الصفوة عند (باريتو) تعد جزءا أساسيا من علم اجتماع جديد حاول إقامته مستندا في ذلك إلى أبعاد سيكولوجية خالصة.

إن الصفوة عند (باريتو) ليست نتاجا لقوى اقتصادية كما يرى "ماركس"، كما لا تعتمد في قوتها على قدراتها التنظيمية كما يرى "موسكا" و "ميشلز" وإنما هي نتاج لما أسماه: الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ.[2]

3)- الاتجاه الاقتصادي :

ويمثله أحسن تمثيل عالم الاجتماع الأمريكي ("جيمس برنهام) الذي نظر إلى الصفوة من زاوية اختلفت عن نظرة كل من ("باريتو)" و("موسكا") و ("ميشلز)" في سعيهم إلى دحض النظرية الماركسية في الطبقة الحاكمة ، وإذا كان الماركسيون قد رفضوا نظرية الصفوة بوصفها تعبيرا عن أيديولوجية برجوازية، فإننا نجد أن ("برنهام") قد حاول المزاوجة بين النظريتين أو الاتجاهين، ففي مؤلفه الذي نشره سنة 1941 م تحت عنوان (عهد المنظمين)

---

[1] بن عيسى اسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018/2017، ص35.

[2] بن عيسى اسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018/2017، ص37.

أوضح بأن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية.

لقد قدم لنا ("برنهام)" أطروحة للتصور الماركسي من جهة ول(باريتو) من جهة أخرى، فهو يرى أن كل طبقة حاكمة وليس من الضروري أن تكون منسجمة تتميز بتسلطها على جماعة من الناس، وإذا تميز القرن التاسع عشر بسيطرة البرجوازية الرأسمالية، فإننا نلاحظ استبدالا للتسلط في القرن العشرين، وذلك حسب العبارة التالية (استبدال المنظمين أو الإداريين بالملاك).[1]

4)- الاتجاه التنظيمي :

يتفق " رايت ميلز" و "برنهام" في أن مكانة الصفوة وبناءها لا يتوقف على مواهب الأفراد وخصائصهم النفسية السيكولوجية ، وإنما تتحدد في ضوء طبيعة البناء الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمع معين.

وإذا كان "برنهام" قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور وسائل الإنتاج، فإن "ميلز" قد وجد أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية والشركات الكبرى و الهيئات السياسية، وأن الصفوة هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وأن القوة بالتالي تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع وتشكل في الوقت نفسه الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي.

[1] بن عيسى اسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018/2017، ص37.

ويشكل قادة المنظمات المختلفة (صفوة قوة) على مستوى قومي، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة، تكون في أوج قوتها حينما يتبادل الأفراد فيما بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة. [1]

[1] بن عيسى اسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة نموذج غرفة التفكير ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018/2017، ص38.

المبحث الثاني : ماهية المشاركة السياسية .

المطلب الأول : مفهوم و تطور المشاركة السياسية.

1)- مفهوم المشاركة السياسية :

يرى (مايرون واينر) أن المشاركة السياسية هي فعل طوعي ناجحاً كان أم فاشلاً ، منظماً أم غير منظم عرضيا أم متواصلاً ، مستخدما وسائل شرعية أم غير شرعية ، بقصد التأثير في انتقاء السياسات وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي.

أما (لوسيان باي) فيذكر أنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية.

وعرفها (صاموئيل هنتنغتون) على أنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً ، منظماً أم عفوياً ، متواصلاً أم منقطعا ، سلمياً أم عنيفاً ، شرعياً أم غير شرعي ، فعالاً أم غير فعال.[1]

أما (برهان غليون) فيرى أن المشاركة السياسية هي التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بين أطراف النخب الاجتماعية ، أي أنه أكد على إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ والسيطرة الفعلية في المجتمع.

---

1 حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية بغداد ، 1992 ، [1] ص8

وبدوره يؤكد (جلال عبد الله معوض) أن المشاركة السياسية تعني حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرار السياسي و حقه في أن يراقب القرارات الصادرة بالتقويم والضبط .

ويعرفها (عبد الغني بسيوني) بأنها الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم ويتضمن هذا الحق ما يمارسه الأفراد في الحياة العملية من الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة ، وكذلك حق الترشيح لعضوية الهيئات والمجالس المنتخبة وأخيراً حق التوظيف ، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الأجهزة و السلطات.[1]

و يعرفها (كريستوفر أرترتون) و (هالان هان) في كتاب المشاركة السياسية على أنها :

"لا تقتصر فقط على أعمال التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل أيضا الأعمال والأنشطة وكافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات السياسية، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية".

يقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية في :

المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت..

الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين..

2 هدى محمد مثنى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مطبعة الشعب ، الأردن، 2012 ، ص22,23.

مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية..

النشاط على المستوى الحزبي أو في تنظيمات سياسية أخرى..

ومن خلال استعراض الآراء السابقة و غيرها يتبين لنا أن مفهوم المشاركة السياسية يستند إلى الأسس والمنطلقات التالية:

.أنها تعبير عن فعل بقصد التأثير في السياسات والشؤون العامة –

– لم تعد المشاركة السياسية تقف عند حد المدخلات بل أصبحت تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات.

– أصبحت معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته و الإطار الذي يمتزج فيه مفهوم الديمقراطية بواقع المعطيات الاجتماعية و السياسية.

– كما أن المشاركة السياسية باتت تعبر عن التلازم الوثيق مع حالة الاستقرار السياسي حيث العلاقة الطردية الوثيقة بينهما فكلما تصاعدت وتائر المشاركة السياسية كان ذلك مدعاة لشيوع ظاهرة الاستقرار السياسي.

– واستكمالاً للنقاط السابقة فأن المشاركة السياسية تعد احد مصادر الشرعية للأنظمة السياسية الحاكمة بل هي المقياس الذي يؤشر من خلاله درجة هذه الشرعية و نسبتها.

– أنها طوعية و إرادية وليست قسرية كذلك أنها عامة شاملة وهي حق لجميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو أي أساس آخر.

2)– تطور المشاركة السياسية :

يؤكد علماء الاجتماع و الفلاسفة على أن الإنسان مخلوق اجتماعي بطبعه و لا يمكنه العيش بمفرده دون مخالطة الآخرين فهو يحتاج إلى مساعدتهم كما أنهم يحتاجون إلى

مساعدته أيضاً وعلى هذا الأساس يجتمع الناس بعضهم إلى بعض في جماعات مختلفة تصغر أو تكبر ، ويختلف الأمر بين جماعة وأخرى ومن مكان لآخر.

وقصد تناول كيفية ظهور وتطور مسألة المشاركة السياسية ، يلاحظ أنه في البداية لم تكن مسألة الحكم في الدولة ذات علاقة مباشرة بالشعب ، إنما كانت تستند في الغالب إلى المصدر الديني تضفي على الحاكم سمتين الأولى أن تصرفاته إلهية معصومة من الخطأ والثانية أن الرعية ستكسب رضا الحاكم ورضا الخالق في الوقت نفسه.

وبالرغم من وجود ديمقراطيات مباشرة في بعض المدن اليونانية ، إذ كان الناس مشتركون في اتخاذ القرارات التي تهمهم جميعاً إلا أن هذا النوع من المشاركة كان مقتصراً على دولة المدينة في اليونان وفيه استثناءات على الطبقات التي لا تحسب ضمن المواطنين أي كان بسيطاً ومحدوداً فالسلطة في تلك المرحلة كانت تتجه إلى التعلق بعوامل دينية أو عوامل القوة ومن ثم فمن غير الممكن أن تتجه إلى التوسع لقبول النقاش طالما أن وسائل الضبط والقدرة على فرض النظام العام داخل الدولة ليست بالكفاءة المتاحة في عالم اليوم.

إلا أن هذا الحال قد تم تغييره بعد أن ثار الأفراد على الحكم الديني وسلطات الكنيسة وتم تحويل الحكم إلى حكم دنيوي بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والفكرية في أوربا والتي كانت قرينة لحركة الإصلاح والتنوير ، ثم ما رافق ذلك من ظهور نظام حكم ديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية أعطى فسحة واسعة للمشاركة الشعبية في التمثيل و إدارة شؤون البلاد عبر الشعب نفسه من خلال انتخابه ممثلين عنه لكن دون أن تصير المشاركة متاحة للشعب كله ، إنما بقيت متاحة بين نخبة محدودة في أقصى قدر فيها ، وفي الأمور العامة غير الحساسة يمكن تقبل مشاركة عامة في إدارة الشأن العام طالما قصد بها أن يكون هناك إرضاء محدود للمجتمع فالحاكم مهما اتجه إلى أن يكون مستبداً أو شمولياً في طرحه إلا انه لا يمكنه إنكار المجتمع الذي يتولى إدارته على نحو تام وإنما سعى إلى

تحقيق قدر من الاتفاق والانسجام معه ، وكلما كان المجتمع واسعاً في عدد سكانه كلما ارتفعت مشكلة القدرة في تجميع أو إرضاء المجموع بشأن مواقف محددة في شأن سياسي عام ، وهذه المشكلة التاريخية وجدت لها علاجات عبر تطوير صيغ مختلفة من التنظيم منها :

1)- إيجاد الأحزاب السياسية بوصفها جهة ربط وسطية بين الأفراد و السلطة السياسية.

2)- تطور وسائل الإعلام وفي الوقت الحاضر منظمات المجتمع المدني لتكون جهات تعبر عن الإرادة الجماهيرية وتقوم بدور حلقة وصل بين الدولة و المجتمع.

3)- تطور نظرية التمثيل التي أوجدت أفراد يمثلون المجتمع المدني لدى السلطة السياسية أو في المجالس الاستشارية أو في مجالس التشريع إلى إبداع الانتخابات كوسيلة لتنظيم تنافس الراغبين في تمثيل المجتمع في السلطات والوظائف العامة في الدولة ، وهو أمر انتهى إلى وجود طرق مختلفة من الانتخاب تنظم هذه العملية الحساسة داخل المجتمعات.

إن بداية المشاركة السياسية الفعلية بدأ مع تأسيس ما عرف بالحكم الدنيوي ، أي الابتعاد عن الحكم تحت مسمى اعتقادي الهي و التوجه إلى أساس إسناد السلطة للشعب والذي استقر كلما تم الاتجاه نحو إحداث مزيد من الفصل بين السلطات.

والحكم الدنيوي كان يعني :

1- الحكم والسلطة ليست مقدسة بل هي من اختراع البشر.

2- الحكم والسلطة هي حق للجميع وليس لأي شخص ميزة أو صفات خارقة تجعله يستحوذ عليها.

إن هذا التطور كان نقلة نوعية نحو الأفضل ، ولكنه في الوقت نفسه انطوى على مخاطر جمة ، فإذا لم يكن الحكم من وحي الهي ولم يكن مقدساً ولم تكن لأي إنسان ميزة على

الآخر، إذن كيف تتم عملية شغل المناصب؟ وكيف تتم عملية إدارة الدولة ؟ وما هي شروط ومؤهلات الشخص الذي يضطلع بهذه المهمات ؟

من هنا بدأ التفكير الجدي بالمشاركة في الحكم والتي لا تعني هنا بأن الجميع يحكمون أو يمارسون الحكم ، بل أن المشاركة هنا تعبير مجازي يراد به ابتداء أن الحكم وإدارته ليس مقتصراً على شخص أو جماعة ، إنما هو متاح وفق قاعدتي تكافؤ الفرص والاختيار الشعبي ، والتي من خلالها تتم ممارسة أشكال المشاركة المختلفة من انتماء للأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات وإبداء الرأي.

والمساهمة في الحكم تتم بطرق وآليات ومستويات مختلفة وهي:

أ . تكون بصورة غير مباشرة، مثل أن يساعد شخص ما في إيصال غيره إلى الحكم.

ب . أو قد تكون عبر وجود قنوات دائمة أو مؤقتة لإيصال الرأي والنصيحة لمن يتولى إدارة شؤون الحكم بشكل رسمي.[1]

المطلب الثاني : أهمية و مستويات المشاركة السياسية.

1)- أهمية المشاركة السياسية :

لاشك في أن احد المظاهر الرئيسية لعملية التنمية السياسية والتحديث السياسي، تتمثل في المشاركة السياسية واتساع نطاقها.

و تتجلى أهمية و ضرورة المشاركة السياسية لكل دولة فيما يلي :

1)- تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها.

[1] ماجد محيي آل غزاي ، المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية ، ص 15,16,17,18..

2)- تسهم في تحقيق المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية.

3)- تفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة و تمكن الأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

4)- تضفي الشرعية على الحكم.

5)- تعزز حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسات العامة للدولة وتحديد موقفه تجاه القضايا المهمة وتجنب النظام السياسي وجود معارضة سرية قد تهدد وجوده من خلال دفع الحكام إلى تبني سياسة تستجيب لمطالب المواطنين.

6)- تحقق الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك أفراده الحق الديمقراطي الذي يمكنهم من معرفة مدى جودة الأداء الحكومي وانتقال السلطة بطرق سلمية.

7)- تضمن كل الحقوق والحريات الأساسية ، مع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور، و بذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة.

8)- المشاركة السياسية مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة والتي باتت معيارا يدل على النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى متقدمة أو تقليدية.

9)- المشاركة السياسية عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة والتأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي يفضلها المجتمع والضغط عليهم

ليعملوا وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرص المشاركة فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين و تتحقق قيم المساواة و الحرية.[1]

10)- تمثل المشاركة السياسية معيارا للنمو السياسي وتحقق إشاعة المساواة، والتغيير من منزلة التابع إلى العدد المتزايد من المواطنين المشاركين، بمعنى الانتقال من ثقافة الخضوع أو التبعية إلى ثقافة المساهمة أو المشاركة.

11)- المشاركة السياسية نمط للثقافة السياسية حيث أن للثقافة السياسية تأثير كبير في الحياة السياسية بوجه عام وفي التطام السياسي بوجه خاص و التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام، فإذا ما حصل التفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض للزوال.

12)- المشاركة السياسية ميكانيزم للديمقراطية فهي تعزز دور المواطنين في إطار النظام، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، فانتشار المشاركة من جانب المواطنين يمثل التعبير العملي للديمقراطية ،والنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين، سواء بصورة مباشرة آو غير مباشرة، في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين.[2]

2)- مستويات المشاركة السياسية :[3]

تتخذ المشاركة السياسية أشكالا مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، و كل نمط يتضمن عدة أدوار يؤديها الأفراد داخل النسق السياسي ،فمنهم من تتوقف مشاركته السياسية على

[1] ماجد محيي آل غزاي ، المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية ، ص 25,26,27,28

حسين علوان البيج،المشاركة السياسية الاهمية الانماط الابعاد، المركز الديمقراطي العربي)المانيا- برلين،2022،الطبعة [2] الاولى،ص7,9,12,17.

[3] ماجد محيي آل غزاي،المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية،ص 21,22,23.

الإدلاء بصوته و منهم السياسي المحترف أو أعضاء الحزب النشطين والعلاقة بين هؤلاء تنظيمية ، أي قائمة على أساس النظام الهرمي في شكل الأدوار ، والعلاقة بين هؤلاء الأفراد تتحدد وفقاً لشكل المشاركة السياسية ومداها.

و تتمثل مستويات المشاركة السياسية فيما يلي :

أ- **المستوى الأول** : المشاركة السياسية الرسمية التي يقوم بها الرسميون ومتقلدو المناصب ، أما المشاركة السياسية غير الرسمية فهي التي تقوم بها جماعات الضغط والمصالح والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها.

ب- **المستوى الثاني** : يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها الذين يستطيعون التأثير في عملية صنع القرارات بما يمتلكونه من مصادر القوة أو القدرة أو الثروة.

ج- **المستوى الثالث** : أعضاء المنظمات السياسية المدافعة عن المصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية وهم اقل تأثيراً من النوعين السابقين.

د- الذين لهم حق الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

هـ- الناشطون سياسياً خارج اطر الشرعية.

و- الجماعات الصامتة ، وهي الجماعات التي عادة ما تكون مشاركتها محدودة أو غير مباشرة وتكون فاعلة عندما تتهدد مصالحها.

كما يمكن تحديد مستويات المشاركة السياسية على أساس الفئات على النحو التالي :

الفئة الأولى : تتمثل في أولئك الذين يمتلكون ناصية اتخاذ القرار السياسي.

الفئة الثانية : الجهاز البيروقراطي.

الفئة الثالثة : الأعضاء الفاعلين في التنظيمات السياسية.

الفئة الرابعة : مجموع المصوتين أي أولئك الذين يسمح لهم النظام الانتخابي بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات.

الفئة الخامسة : وهي القاعدة العريضة التي تتكون من مجموع اللامبالين سياسياً وهم منصرفون عن الحياة السياسية تماماً إلا بالقدر الذي يؤثر في مصالحهم الشخصية مباشرة.

المطلب الثالث : أنماط و مراحل المشاركة السياسية.

1)- أنماط المشاركة السياسية :[1]

خلال التطور الذي شهدته المشاركة السياسية عبر مرورها بمراحل تاريخية مختلفة و تبعا للظروف المحيطة التي أدت إلى تطور الأنظمة السياسية ، ظهرت أنماط مختلفة و متعددة للمشاركة السياسية نوجزها فيما يلي :

أ- نمط (الدولة أنا) :

وهو نمط أبوي تسلطي عرفته المجتمعات التقليدية القديمة ما قبل ظهور الدولة – الأمة و يعبر عن الحرمان من المشاركة السياسية الحقيقية.

ب- النمط الاقصائي :

و الذي يستبعد و يهمش شرائح اجتماعية معينة (سياسية أو اثنيه أو عرقية أو طائفية ...الخ).

[1] ماجد محيي آل غزاي،المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية،ص 39,38،

ج- النمط التعبوي :

وعرف هذا النمط مع أنظمة الحزب الواحد والتي كانت تعمل ضمن إطار النظام السياسي عبر الحزب الواحد لدعم النظام ومساندة قراراته، و تكون المشاركة السياسية فيه موجودة لكنها شكلية و لا ترقى الى مستوى المشاركة الحقيقية.

وصنف الدكتور "عبد الهادي الجوهري" أنماط المشاركة السياسية إلى نمطين اثنين هما :

النمط الأول: يتمثل في المشاركة التي تشمل النشاطات السياسية المباشرة، المتمثلة في تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة.

النمط الثاني: يتمثل في المشاركة السياسية التي تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة، المتمثلة في معرفة المسائل العامة، العضوية في هيئات التطوع، بعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.

كما لخص الدكتور "إبراهيم أبراش" في كتابه علم الاجتماع السياسي، أنماط المشاركة السياسية في النقاط التالية :

- مشاركة مؤسساتية (مشاركة رسمية) : و هي مشاركة تحدث عن طريق السلوكيات والمؤسسات الرسمية والدائمة للدولة، تخص أولئك المسؤولين السياسيين الذين يقومون بوظائفهم السياسية الثابتة كرئيس الدولة والوزراء والبرلمانيين والأعوان التنفيذيين، المسؤولين عن وسائل الإعلام، أو بشكل أخر أولئك المنخرطين في النظام السياسي.

- مشاركة منظمة : تتم في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، بمعنى آخر، هي الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع المطالب

الفردية وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة، من هذه الأجهزة المنظمة: الأحزاب السياسية، النقابات وجماعات الضغط.

– المشاركة المستقلة : تتمثل في مشاركة المواطن بصفة فردية بحكم تمتعه بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته و درجتها، و هو مخير في أن يشارك أو لا يشارك.[1]

وتمارس هذه الأنماط الهيمنة الكاملة على العملية السياسية بسبب عجزها عن تنفيذ ما ترفعه من شعارات نظراً لضعف قدراتها و اعتمادها على القمع الداخلي وأحياناً الدعم الخارجي لتأمين استمرارها في الحكم.

وعليه فان الانتقال من مشاركة سياسية شكلية إلى فاعلة مرتبط بمسألتين هامتين هما :

أ– درجة تطور المجتمع وفاعلية مؤسساته.

ب– درجة الوعي السياسي لدى المواطنين بضرورة المشاركة السياسية.

و بالتالي فان المشاركة السياسية الحقيقية و الفعالة تؤسس على ركائز أساسية منها :

– إيمان النظام السياسي بالمشاركة وسعيه إلى توسيعها (وإلا تحولت إلى مطلب جماهيري مجتمعي يهز أركانه).

– تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

– استجابة الحكومة لمطالب الشعب بمختلف انتماءاته.

– قدرة للنظام السياسي على مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع من خلال قابلية المؤسسات السياسية للتكيف مع هذه التغيرات.

[1] إبراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ،1998 ، ص 250.

2)- مراحل المشاركة السياسية :[1]

تمر المشاركة السياسية بمراحل أربعة هي :

أ- الاهتمام السياسي :

يتمثل في الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة على فترات مختلفة قد تطول أو تقصر إضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في مناقشة القضايا السياسية في الوسط العائلي أو في الوسط المهني خاصة في فترة الأزمات أو في فترة الحملات الانتخابية.

ب- المعرفة السياسية :

المقصود هنا هو معرفة القيادات السياسية في مختلف المناصب، وفي مختلف المستويات، سواءً على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى والشخصيات القومية كالوزراء.

ج- التصويت السياسي :

يتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية، عن طريق تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

د- المطالب السياسية :

تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

2 بن قفة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيدر بسكرة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،2012/2011،ص 84.

المطلب الرابع : أبعاد و خصائص المشاركة السياسية.

1)- أبعاد المشاركة السياسية :[1]

إن عملية التحديث السياسي تجبر النخب الحاكمة على احتواء أثار التعبئة الاجتماعية، والتي تتمثل بتعدد وتنوع القوى الاجتماعية المتحفزة للمشاركة السياسية في إطار النظام السياسي، والبدء بعملية بناء المؤسسات الجديدة و احتواء مطالبها بالعمل السياسي ودخول الحياة السياسية وتفادي انهيار الاستقرار السياسي، حيث يفرض اتساع المشاركة السياسية على النخب الحاكمة العمل على تطوير المؤسسات السياسية القائمة والشروع في عملية بناء مؤسسات سياسية جديدة. فعملية التحديث السياسي قد تقود إلى التراجع السياسي وتهديد الاستقرار السياسي إذا لم يتم وضع الإجراءات الكفيلة لمواجهة التوسع في المشاركة السياسية، والإقدام المتزايد على العمل السياسي، عبر المؤسسات السياسية الأكثر قوة وتركيبا والأكثر استقلالا وترابطا، مما يجعل من المشاركة السياسية عملية شاملة متعددة الأبعاد السياسية فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي الناتج عن رغبة القوى الاجتماعية في العمل السياسي وإنما بمدى استجابة النخب الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم الثقة في قدرات النظام المؤسسية اللازمة لاستيعاب مشاركة القوى البازغة وحفظ الاستقرار السياسي.

أ- البعد الإرادي : ف المشاركة السياسية، أنشطة وفعاليات طوعية إرادية، ففي ضوء إرادة المواطنين الذاتية تتقرر مسالة إقدامهم على ممارسة العمل السياسي بمستوياته المختلفة. و هم الذين يتخذون طوعيا قرار المساهمة في الحياة السياسية آو الإحجام عنها، وفي ضوء الطابع الإرادي، يمكن التمييز بين نوعين من المشاركة السياسية، الأول : المشاركة السياسية

[1] حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية الأهمية الأنماط الأبعاد ، المركز الديمقراطي العربي (ألمانيا- برلين) ، 2020،الطبعة الأولى، ص 38-47.

المستقلة، ويقصد بها تلك النابعة من إرادة المواطن الذاتية والشخصية، أما الثاني : المشاركة السياسية المحشدة أو المعبئة، وهي تلك التي لا تعود لإرادة المواطن وإنما يكون المواطن مدفوعا نحوها أو مجبورا عليها نتيجة لانتمائه الإيديولوجي والتنظيمي.

ب- دوافع المشاركة السياسية : يهدف المواطنون من وراء مزاولة العمل السياسي تحقيق أهداف ومقاصد على الصعيد الشخصي والصعيد الاجتماعي إذ أن سعي المواطنين للمشاركة السياسية يتقرر في ضوء اهتماماتهم المختلفة، وهكذا يكون الإشباع فضلا عن درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطنين ومدى ارتباطها بأهداف أو احتياجات اكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسي. و العمل يتطلب دافعا يحفز المواطنين على الإقدام عليه، فالمواطنون الذين يتخذون موقفا ايجابيا من السياسة أو لديهم ميل لممارستها، تكون دوافعم حول العمل السياسي والمشاركة السياسية أكثر من غيرهم و يسعون لتنمية معارفهم السياسية ويسهمون في عملية الاختيارات والمفاضلات السياسية و التي قد تدفعهم في النهاية إلى الانضمام إلى الأحزاب أو الجماعات السياسية، وقد يرشحون أنفسهم في الانتخابات، ولهذا تتباين درجات اندفاع المواطنين نحو المشاركة السياسية.

ج- بواعث اللامبالاة السياسية : يعود يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة السياسية إلى أسباب عديدة منها :

الأسباب الذاتية: - غياب الحافز أو الدافع حيث يشعر المواطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي، فيتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة.

- انعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية آو الشعور بالخوف وعدم الأمن.

- غياب الفهم آو الوعي بأهمية النشاط السياسي.

الأسباب (العوامل) السياسية: – الاغتراب السياسي أو عدم الثقة في القيادات السياسية.

– عدم وفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية.

– وقد تكون اللامبالاة تعبير عن نوع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما أو واقع سياسي معين.

د– محددات المشاركة السياسية: تتأثر المشاركة السياسية بعدد من المحددات التي تؤثر في إقدام المواطنين على المشاركة السياسية بصورة جدية و من بينها:

– المؤسسات السياسية.

– العوامل الاقتصادية المتعلقة بالدخل والثروة.

– العوامل الاجتماعية، مثل مكانة الفرد ووضعه الاجتماعي والجنس والسن والمهنة ومستوى التعليم ومعدل التحضر

– العوامل النفسية مثل الثقة بالنظام السياسي والاغتراب والإيمان بالقدرة وال كفاءة والفاعلية.

هـ– البعد النظامي: المشاركة السياسية كنشاط سياسي مرتبطة بإرادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية بدخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم. أما كممارسة سياسية فهي ترتبط برؤية النخب الحاكمة لدور المواطنين، والنخب الحاكمة تتباين في تعاملها مع مطلب المشاركة السياسية، فالبعض منها يتقبلها ويهيئ لها المتطلبات السياسية لممارستها على نحو فعال، والعض الأخر يقر بها على نطاق محدود أو جزئي، بينما نخب أخرى وتعارضها وتصادرها وتقمعها بالقوة. و من هنا تتباين مستويات المشاركة في المجتمعات، ومن ثم تتباين القوى الاجتماعية المشاركة حسب كل مستوى. ففي المستوى العالي يشترك الجميع بما في ذلك النخبة والطبقة الوسطى والمواطنون عامة، و في المستوى

المتوسط تنحصر المشاركة في الطبقة الوسطى، أما في المستوى المتدني فلا تتاح المشاركة سوى للطبقة الارستقراطية المحدودة أو النخبة البيروقراطية.

2)- خصائص المشاركة السياسية :

تمتاز المشاركة السياسية بالخصائص العامة التالية :

- سلوك تطوعي ونشاط إرادي يقوم به المواطنون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية.

- هي سلوك مكتسب و ليست فطري يولد به الإنسان أو يرثه ، وإنما يتعلمه الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

- سلوك ايجابي واقعي يترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

- عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية (المعرفة ، الفهم ، التخطيط ، التنفيذ والإدارة ...).

- لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واحد من أنشطة الحياة بل تشمل مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في احدها أو في جميعها في آن واحد.

- لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

– المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وان ينتخب من يمثله في البرلمان وان يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية ، و هي واجب على كل مواطن كونه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه.

– المشاركة توحد الفكر الجماعي للشعب و تبلور الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.[1]

المطلب الخامس : شروط تعزيز المشاركة السياسية.[2]

تخضع المشاركة السياسية بشكل نسبي لجملة من الشروط والظروف إذا ما توفرت فإنها تسهم في تعزيزها وتتعثر وتتناقص إذا ما اختلت هذه الشروط.

ومن بين هذه الشروط :

1)– التنشئة :

فالتنشئة السياسية والاجتماعية للأفراد تلعب دورا كبيرا في دفعهم نحو المشاركة السياسية الفاعلة من عدمها ، و عليه يجب أن يطلع الأفراد ومنذ مرحلة الطفولة على تاريخ دولهم عبر وسائل التنشئة المختلفة بدأً من الأسرة إلى المدرسة ووسائل الإعلام ، وبالتالي يتولد لديهم الحافز للمشاركة في الشؤون السياسية.

2)– تحقيق الشعور بالمواطنة :

وانسجاماً مع توفر شرط التنشئة يأتي الشعور بالمواطنة كنتيجة طبيعية لذلك ، حيث تعد المواطنة نتاجا للتحولات المجتمعية السياسية المقترنة بولادة الدولة.

[1] ماجد محيي آل غزاي،المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية،ص 44,43,42

[2] المرجع السابق ص 46,47,48,49,50,51,52.

3)- **التعليم :**

إذ يلعب التعليم دورا كبيرا في التكوين السياسي للفرد ويفتح أمامه الأفاق ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع كونه يحدد قيمة عليا للمشاركة السياسية ويعدها طريقاً لفتح الأبواب الأخرى في الحياة العامة.

4)- **وجود مؤسسات فاعلة مستقلة :**

أن مأسسة السلطة تعني إضفاء طابع مؤسسي على السلطة أي الفصل بين الشخص الحاكم وسلطته السياسية و تصبح المؤسسات تمثل القواعد والضوابط التي أوجدها الإنسان لتنظيم التفاعل البشري ومن ثم لا بد من الانتقال إلى مؤسسة السلطة بوصفها العملية التي تكتسب بها التنظيمات. والإجراءات حتمية وثبات فالمؤسسات السياسية هي الإطار الذي تجري فيه العملية السياسية بكل تفاصيلها ومنها المشاركة السياسية.

5)- **شيوع ثقافة المشاركة :**

والمتمثلة في ثقافة السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات وثقافة العدل والنظام المدني و التي تسهم في ترسيخ شرعية النظام السياسي وتدفع نحو استنهاض الشعور الوطني للجميع لتكوين ولاء واحد للدولة بدلاً من تعدد الولاءات.

6)- **تحقق نظام ديمقراطي :**

أهم سمات النظام الديمقراطي عند (أرسطو)هي: (الشعب مصدر السيادة). والمشاركة السياسية التي تضمن انتخاب و اختيار الشعب للذين يتقلدون جميع للمناصب الإدارية والسياسية والمساواة في تولي المناصب القيادية والعسكرية على أساس من الكفاءة والنزاهة تؤدي لا محالة إلى النظام الديمقراطي الذي يستهدف تأسيس نظام قيمي يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يسعى إليها المجتمع ويحقق مصالحه فيها.

7)- الدوافع نحو المشاركة:

تختلف هذه السمة من شخص لآخر فهناك من يحب لعب الأدوار المهمة والبارزة كالأدوار السياسية فنجدهم يشاركون بفاعلية في العمل السياسي و منهم من لا يحب الظهور و العمل في الأنشطة ذات المسؤوليات الكبيرة مثل المؤسسات السياسية. و رغم انحدار هذه السمة من عوامل وراثية أو ذاتية ترتبط بشخصية كل إنسان وتكوينه وتنشئته وتعليمه إلا أنها تتأثر أيضا بالظروف العامة التي تعيشها البلاد والجهود المبذولة في سبيل جعل المواطنين أكثر فاعلية وأكثر مشاركة وإسهام في المجتمع و أي أن هناك حافز ودافع آخر يدفع الأفراد للمشاركة يتعلق بالهدف من المشاركة.

خاتمة الفصل الأول

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص مما سبق من دراسة الإطار النظري للنخبة والمشاركة السياسية إلى أن النخبة تمثل تلك الأقلية التي تتمتع بصفات متميزة تمكنها من تحقيق حد أدنى من الثبات والتماسك الذي يؤهلها للتواجد في المقدمة واستلام مقاليد الحكم والسير نحو تحقيق أهدافها والتحكم في زمام الأمور كونها تتميز عن باقي مكونات المجتمعات الأخرى.

وهذا من خلال خصائصها التي تتمتع بها كاحتلالها للقوة، و النخبة ليست فردا أو حكما عسكريا إضافة إلى أنواعها المتمحورة في النخبة العسكرية، نخبة رجال الدين، نخبة المثقفين والنخبة السياسية، إلى جانب الوظائف الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تقوم بها النخبة الحاكمة وتفسير هذه الأخيرة يرتبط بنظريات منها: النظرية التنظيمية، ويمثلها العالمان "موسكا" و "ميشلز" تليها النظرية السيكولوجية عند "باريتو" والاقتصادية عند "بيرنهام" وأخيرا القيادية بقيادة " رايت ميلز" في حين أن المشاركة السياسية هي ظاهرة سياسية ذات الصبغة المزدوجة التي تقوم على عنصر الصراع والتكامل في آن واحد، فهي من أهم مظاهر العملية السياسية. تتعدد تسمياتها فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية، الجماهيرية، إلا أنها تدور حول موضوع واحد وهو المشاطرة والمقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات، مكاسب ومنافع بين أفراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تنقسم إلى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية والمشاركة

السياسية، هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة والقرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة.

وبما أن جوهر السياسات العامة هو فتح صندوق أسود " Black Box " كما وصفه "أستون" لمعرفة من فعل هذا؟ ومن أثر على من؟ .

فإن موضوع الدراسة ركز فقط على النخبة في المجتمع ودورها في التأثير على المشاركة السياسية، وهل لها أثر كبير و واضح ومتعدد في هذه العملية؟ وما هي حدود هذا الدور ومجالاته الهامة المؤثرة؟ و الذي سيتم توضيحه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

النخبة و المشاركة السياسية

مقدمة الفصل الثاني

تلعب النخبة دورا بارزا في مجال المشاركة السياسية كونها تتميز بمجموعة خصائص ومميزات تخولها لصنع وتوجيه الرأي العام ورسم وتحليل ومعالجة كافة المشاكل والأزمات، ولعل أهم ما يميز النخب في المجتمع انتشارها وتشعبها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية، وفي هذا الفصل سنحاول معرفة آليات و مدى فعالية دور النخب في التأثير على المشاركة السياسية.

ففي المبحث الأول نتطرق إلى المداخل المفسرة لدور النخبة في المشاركة السياسية وذلك لتقرب من دورها ومعرفة مكانتها في المجتمع ثم نتعرض الى آليات تأثير النخب الحاكمة و النخب غير الحاكمة في المشاركة السياسية.

أما المبحث الثاني فنتعرف فيه على فعالية دور النخب في التأثير على المشاركة السياسية من خلال علاقة النخبة بالمشاركة السياسية ثم الاستراتيجيات التي تتبعها النخبة لتطوير المشاركة السياسية و في الاخير نحاول تقييم اثر النخبة في المشاركة السياسية و الذي نعرض فيه ايجابيات و سلبيات هذا التاثير.

المبحث الأول : آليات تأثير النخب على المشاركة السياسية.

المطلب الأول : المداخل المفسرة لدور النخبة في المشاركة السياسية.

1) اقتراب الجماعة.

يعتبر اقتراب الجماعة المحاولة الثانية للفكاك المنهجي من نظريات المرحلة التقليدية، بحيث فتحت الباب أمام إدخال مفاهيم مثل: القوة، المصلحة، التعاون والصراع إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية حيث أن السبب من وجود الجماعات هو التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيلها إلى أجهزة صنع القرار والدفاع عنها ويكون هناك تنافس بين الجماعات الموجودة في النظام السياسي اذ لم يعد بمقدور الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل وذلك بسبب ازدياد حجم المجتمعات المعاصرة. و تدور نظرية الجماعة حول ثلاثة مفاهيم هي: جماعة المصلحة والقوة والصراع، ولهذا نجد أن تعريفها مختلف بين مفكريها حيث عرفها "آرثر بنتلي(Arthur Bentley) على أنها قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة الانفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها فهي جماهير تنوي التحرك نحو نشاط محدد ومن ثم فإن جوهرالجماعة بالنسبة له هو النشاط والمصلحة.[1]

وقد اعتبر "ألموند باول (Paul Almond) الجماعات غير الترابطية محدودة التأثير في المجتمعات المعاصرة لسببين :

[1] نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، مصر: المؤسسة الجامعية للد ا رسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 235 .

السبب الأول: هو التنافس بين من يمتلكون القوة كما لا يسمح بدرجة كبيرة للجماعات غير الترابطية من التعبير الناجح عن المطالب نظرا لضعف مقدرتها التنظيمية في الوقت الذي تظهر فيه الكثير من الدراسات أن التنظيم يشكل ميزة كبيرة للنجاح في توصيل المطالب وتحقيق الأهداف.

السبب الثاني: أن الجماعات غير الترابطية ذات المطالع الهامة والمستمرة سرعان ما تتحول الى جماعات ترابطية أو مؤسسة و ذلك بتطوير قدراتها التنظيمية.[1]

2) اقتراب التحليل الطبقي.

يعتبر التحليل الطبقي أكثر النظريات السياسية المقارنة التي يمكن ان تقترب من صورة النموذج المعرفي (paradigm) ،إذا حاول التحليل الطبقي مثل مختلف المدارس والنظريات الأوروبية أن يوجه له معرفة إغريقية، فاعتبر أنه مبني على مقولات أرسطو التي ترتكز على التراتب الاجتماعي كأحد مداخل النظم السياسية بحيث كان التحليل الطبقي كنظرية لتحليل وتفسير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بداية مع "كارل ماركس (Karl Marx) ثم استخدم بعد ذلك، ومن منظورات مختلفة مع كل من "آدم سميث (Adam Smith) و "ماكس فيبر(Max Weber)...إلخ.

ولم يلق الاهتمام الذي أعطى للنظريات الأخرى إلا أنه ودائما ما كان يفرض الاهتمام به كون أن أهم شيء في المجتمع وتقسيماته هو التحليل الطبقي لأنه يساهم في وضوح النخبة والجماعة، وأن مدخل الجماعة والنخبة قائمين عليه.

وبقى التحليل الطبقي على هذا الحال إلى أواخر الخمسينيات، بحيث وجد الباحثون أن المجتمع لا يمكن فهمه وتحليله بالمداخل التعددية المختلفة، ففي عام 1959 ظهرت دراسة

[1] نفس المرجع.

للعالم الألماني " رالف دهرندورف (Dahrendorf Ralf) والذي عرف فيها الطبقات بأنها جماعات متصارعة في منظمات تضامنية وجدت من خلال التوزيع غير المتساوي للسلطة وقد اعتبر أن المفهوم المفتاح للطبقة هو السلطة والعلاقات الشرعية بين الأعلى و الأدنى أو التابع و المتبوع.

و في خلاصة القول أن التحليل الطبقي قد أسهم في تقوية التحليل السياسي و إبراز النخبة و دورها وسهل في عملية ظهورها من خلال طرحه مفهوم الطبقة باعتبار أن النخبة هي طبقة ذات قوة وسلطة وغيرها من الصفات والتعاريف السالفة الذكر ووضح بشكل كبير العلاقة بين أفراد المجتمع، ويعكس الواقع الاجتماعي بصورة أكثر دقة، بحيث إن كل عضو في طبقة بصورة قد لا تتوفر في الجماعات أو النخبة، كما أن هذا التحليل يركز على التغيير والتحول وعمليات الاسراع ويركز على التحليل أكثر من اهتمامه بالوصف فقط.[1]

3)- اقتراب صانع القرار.

إن النظام السياسي ما هو إلا مجموع التفاعلات المؤسسة والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، إذ يقوم هذا الاقتراب ويركز على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحية في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار ومعرفة من يقوم بها ويوجد هذا الاقتراب بنفس الصعوبة السابقة إذ أن عملية صنع القرار السياسي ما هي إلا تحويل المطالب السياسية إلى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين النسق السياسي والانساق الاجتماعية الفرعية الأخرى، كما أن المطالب السياسية تتبلور كمحصلة سيرورات هذه التفاعلات، وهي عبارة عن حاجات و مصالح فئات وشرائح اجتماعية والتي عليها النخبة والأحزاب وجماعات المصالح إذ ترتبط

[1] نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، مصر: المؤسسة الجامعية للد ا رسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 235

بوجود خلل في الانساق وفي تفاعلاتها المتبادلة مما يؤدي بالشرائح الاجتماعية السالفة الذكر دورا في تجميع المصالح و التعبير عنها وصياغتها بوصفها مطالب سياسية، وترتيبا على ما تقدم يمكن تعريف عملية وضع القرار السياسي بأنها عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل، وتتضمن إطار مؤثرات وقيود ومحددات متعددة و تتضمن كل السلوكيات الهادفة و التفاعلات المؤسسة والسلوكية التي تقضي إلى أتخاذ القرار الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع.

تؤدي النخبة دورا رئيسيا في مجال وضع القرار بفضل امتلاكها لأدوات القوة السياسية، أي أدوات الإنتاج، بحيث أن قدرتها التنظيمية تعتبر الأكثر تنظيما في المجتمع، مما يتيح لها إمكانية التحكم بمفاصل عملية صنع القرار. إضافة إلى ذلك كون أن النخبة دائما ما تشغل المناصب الحساسة في الدولة حسب دراسة "ميلز"، وهكذا فإن القرارات السياسية تعبر حسب هذا المدخل عن تفضيلات النخبة وتوجهاتها السياسية، وكذلك عن توازي القوى بينها لأن النخب تتنافس معتمدة على محاولة مراجعة بعض أسس العقيدة السياسية وأولوياتها وتعديل معايير التجنيد السياسي بما يمكنها من تعزيز مواقعها والتحكم بعملية صنع القرار السياسي.

إضافة إلى ذلك فإن التكتيكات الرسمية لاتخاذ القرار وما يصاحبها من مناصب رسمية ليس من الضروري أن تكون هي فعلا التي تصنع القرار بل قد يصنع في مكان آخر، أو يتخذ بضغط من جماعة ما، وبذلك فاقتراب صنع القرار قليل الفاعلية في تحديد النخبة في النظم السياسية، حيث يكون التأثير على صنع القرار قادما من جهات وراء المسرح السياسي.[1]

[1] نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، مصر: المؤسسة الجامعية للد ا رسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 235

المطلب الثاني : آليات تأثير النخب الحاكمة على المشاركة السياسية.[1]

أ- الآليات القانونية :

على اعتبار أن النخب السياسية الحاكمة المسؤولة بصفة رسمية عن التشريع، فقد ساهمت من خلال نص مجموعة من القوانين لتأكيد الحق في المشاركة السياسية وتفعيلها، ومن بين الضمانات (الآليات) القانونية ما يلي :

- ✓ التأكيد على اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية والشفافية في إدارة الشأن العام استنادا لمنطلق أهمية دور المواطن في إدارة شؤونه،إذ لم يعد المواطن مجرد فاعل يبرز في فترة الانتخابات فقط، بل سيصبح فاعلا بين الفترات الانتخابية؛ من خلال درايته بشؤون بلده والمشاركة في قراراتها.
- ✓ تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.
- ✓ تعزيز مشاركة الشباب في المجالس المنتخبة.
- ✓ عدم الإقصاء السياسي.

ب- الآليات المؤسساتية:

من خلال تقنين و تأسيس عديد الهيئات التي تكرس المشاركة السياسية على غرار الهيئات العليا المستقلة لتنظيم و مراقبة الانتخابات و التي اسست لمرحلة جديدة من المشاركة و التفاعل السياسي عبر اشرافها على مختلف مراحل العملية الانتخابية.

ج- الآليات الإجرائية:

من أهمها إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات و ذلك عن طريق:

[1] هادي سهيلة ؛ تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 – 201؛ مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 06 – العدد 01 – جوان 2021

- ✓ **الاعلام .**
- ✓ **الاستشارة والتشاور.**
- ✓ **المشاركة في اتخاذ القرارات.**

المطلب الثالث : آليات تأثير النخب غير الحاكمة على المشاركة السياسية.[1]

أ- الآليات الرقابية :

من خلال مساهمة المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مراقبة الانتخابات.

ب- الآليات الحوارية :

السعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال تنشيط العملية الاتصالية بين النخب السياسية لمناقشة القضايا التي تثير الخلافات.

ج- الآليات الاستشارية :

و تتمثل في :

- اشراك و مشاركة منظمات المجتمع المدني في اعداد مشاريع القوانين.
- مساهمة النخبة بمختلف انواعها في عملية تسجيل الناخبين تشجيعا و ضمانا لحق الفرد في المشاركة السياسية عن طريق الانتخاب.
- اقتراح البدائل حول القضايا الخلافية.

د- الآليات التوعوية :

والتي لا تقتصر على المواطنين بل تشمل أيضا المشرفين على العملية الانتخابية، بغرض الرفع من مستويات المشاركة السياسية، وضمان نزاهة، شفافية وسلامة الانتخابات. وهو ما يجعل مظاهر المشاركة السياسية تبرز من خلال المشاركة عن طريق التصويت، النشاط

[1] هادي سهيلة ؛ تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 – 201؛ مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 06 – العدد 01 – جوان 2021

على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، النشاط على المستوى الحزبي، الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين، ومناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية. انخرط الشباب في الحملات النقدية على مواقع التواصل الاجتماعي مما اجبر النخب السياسية الحاكمة على التواصل مع هذه الفئة الهامة من المجتمع.[1]

[1] هادي سهيلة ؛ تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 – 201؛ مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية – المجلد 06 – العدد 01 – جوان 2021

المبحث الثاني : فعالية دور النخب في التأثير على المشاركة السياسية.

المطلب الأول : علاقة النخبة بالمشاركة السياسية.

1- النخبة و ازمة المشاركة السياسية :

تشير ازمة المشاركة السياسية بمعناها العام الى تحديد كيفية الاشتراك في العملية السياسية التي تدور حول تجديد من يشترك في صنع القرارات الحكومية. و يعرف (مايرون واينر) ازمة المشاركة السياسية، بانها صراع يحصل عندما تنظر النخبة الحاكمة الى مطالب وسلوك الافراد والجاعات الساعية للمشاركة في النظام السياسي على انها غير شرعية. ويرى ان هذه الازمة تحدث في ظل تشكيلة من الظروف ويحدد حالات حدوثها فيما يلي :

- عندما تعتقد النخبة الحاكمة انها وحدها لها الحق بالحكم وترفض مطالب الجماعات الاخرى بالمشاركة، لانها غير شرعية.
- عندما تنظم الجماعات الساعية للمشاركة نفسها في مؤسسات او تنظيمات تعتبرها النخبة الحاكمة غير شرعية.
- عندما تنظر النخبة الحاكمة الى مطالب المشاركة على انها غير مشروعة لانها تعتقد ان طرائق عرضها غير شرعية.
- عندما ينظر الى انواع اللمطالب التي يتقدم بها المشاركون على انها غير شرعية الى درجة انها لاتتسامح بقبولها كسياسة عامة ،كما انها لن تتسامح بالدخول الى السلطة لمجموعات يكون هدفها تنفيذ ماتراه النخبة كسياسات غير مشروعة.
- عندما تريد الجماعات الساعية للمشاركة ان تشاركها النخبة الحاكمة في السلطة وترغب بدلا من ذلك ان تحل محل النخبة الحاكمة ومن ثم حرمان تلك النخبة من
- حق الامساك بالسلطة.[1]

[1] حسين علوان البيج،المشاركة السياسية الاهمية الانماط الابعاد، المركز الديمقراطي العربي (المانيا- برلين)،2022،الطبعة الاولى،ص49,50.

2- موقع المعارضة الساسية :

ان النخب السياسية الحاكمة هي من يقرر مدى المشاركة ونطاقها، عن طريق قبولها او رفضها للقوى الساعية اليها، وانها في حين تمتلك هذا الحق، لاتتجكم في موقع هذه القوى في اطار النظام فحسب وانما قي اطار الحياة السياسية عامة، ومؤدى ذلك ان قبول النخبة الحاكمة بمشاركة هذه القوى، يعني احتواءها في اطار النظام، اما القوى التي ترفض النخب الحاكمة مشاركتها في النظام فتتحول الى موقع المعارضة السياسية للنظام. فهناك نوعين من الصراع السياسي. والتمييز بينهما يتم بدلالة فكرة الشرعية، فالصراع يكون في النظام عندما ينعقد الاتفاق بين القوى الاجنماعية على اعتباره شرعيا، ويكون الصراع على النظام عندما ينقطع الاتفاق بين هذه القوى على اعتباره شرعيا، وان قوى معينة تعمل على الاطاحة به وتسعى لاقامة نظام اخر بديل.

و تسعى القوى المتصارعة لتقديم صيغة معينة من الشرعية تتمسك بها مبدئيا وتثبتها عمليا، وذلك اما خارج نطاق القوانين المعمول بها، (اي تقويض النظام القائم وفرض نظام جديد تسيره وفقا لمنظورها الخاص) أو ان تصل الى السلطة عن طريق الاجراءات التي يرسمها القانون. وعلى هذا يمكن التمييز بين نوعين من المعارضة السياسية، المعرضة الشرعية ويقصد بها القوى التي تعترف بها النخبة الحاكمة وتقر بوجودها قانونيا وتسمح لها بالمشاركة عن طريق مؤسسات النظام ومن خلال الاليات والاجراءات التي يعتمدها النظام، والمعارضة غير الشرعية ويراد بها القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في اطارالنظام وتمنعها قانونيا من المشاركة السياسية. بمعنى القوى التي تنكر على النظام صفة الشرعية وتعمل على الاطاحة به وذلك من خارج مؤسسات واجراءات النظام، اي عن طريق استخدام القوة.

3- البعد المؤسسي :

ان المشاركة السياسية لا ترتبط فقط بموقف النخب السياسية الحاكمة وانما تتعداه الى طبيعة البنية السياسية للنظام وملائمتها لنشاطات المواطنين السياسية ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية و مدى توفر المؤسسات القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين.[1]

4- اطار للعملية السياسية :

تقدم النخبة الى جانب المؤسسات السياسية اطارا للعملية السياسية ، سواء في جانبها السلطوي او غير السلطوي، فالمؤسسات تقوم بالدور الرئيسي في عملية التحويل والتبديل من جانب المدخلات (مطالب وتأييد) الى جانب المخرجات (قرارات وسياسات)، ففي اطارها تنظم المطالب والحاجات وتنسق فيما بينها وتحدد اولولياتها، وتمثل حلقات لتنظيم الصراع السياسي فيؤدي الى اصدار القرارات السياسية فالطابع المؤسسي للعملية السياسية يمكين مشاركة المواطنين و يمنح النظام القدرات المؤسسية المطلوبة لمباشرة عملية الحويل والتبديل بين المدخلات والمخرجات التي تتطلب مزيدا من التخصص والتمايز في الوظائف والادوار لمؤسسات النظام.[2]

[1] حسين علوان البيج،المشاركة السياسية الاهمية الانماط الابعاد، المركز الديمقراطي العربي (المانيا- برلين)،2022،الطبعة الاولى،ص 52.

[2] المرجع السابق ص 53,54.

المطلب الثاني : إستراتيجية النخب من أجل تطوير المشاركة السياسية.

إذا كانت النخبة بكل أشكالها – كما تعرفنا عليه في السابق– قد أسست لعدة علاقات اجتماعية باعتبارها حلقة وصل بين المجتمع و السلطة السياسية، فان هذا الدور لن يتأتى لها الا باعتماد مجموعة من الوسائل و الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف.

1)– النخبة و استقطاب الأتباع :

عند محاولة النخبة استقطاب الأتباع ، و المناصرين لتعبئتهم و تجنيدهم في المعارك السياسية،و الضغط بواسطتهم على باقي الفاعلين السياسيين، تستعمل مجموعة من الوسائل و الاستراتيجيات المعقدة التي تتدخل فيها عدة عوامل، كالمصالح الشخصية، و الروابط العرقية و القبلية و القناعات الفكرية و الإيديولوجية.[1]

✓ **الاعيان والتوظيف السياسي للعادات و التقاليد :**

يمثل الاعيان سلطان شخصي و التبعية لهم هي تبعية شخصية، و هم بذلك يؤثرون بصفة شخصية و لا تدخل أي جهة أخرى، و يستمدوم هذا التأثير و النفوذ من الموارد المادية التي يتوفرون عليها و بعض الصفات التي تميزهم و لا يحتاجون إلى وسائل سياسية لكسب ولاء بعض الفئات الاجتماعية التي تربطهم بها علاقات مختلفة.

وعليه، فان إستراتيجية الاعيان في كسب الأتباع ترتكز بالأساس على العلاقات الشخصية، و الجماعات التي يبحثون لانفسهم فيها عن أتباع و مؤيدين هي الجماعات الأولية كالأسرة و العشيرة و القبيلة و الجيران و الأصدقاء ، ليبقي أسلوبهم المفضل هو الاتصال المباشر.[2]

---

[1] سليم اللويزي ؛ النخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية ؛ الحوار المتمدن–العدد: 2675 – 2009 / 6 / 12 09:59 –https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

[2] نفس المرجع السابق.

و من بين الأساليب التي يعتمدها الاعيان، العادات و التقاليد، و استغلال بعض الولاءات لدرجة أن من الأتباع ما يورث ؛ فكما يرث بعض الأعيان عن آبائهم و أجدادهم اللقب و الشهرة و **الأرض**، يرثون عنهم بعض الأتباع أيضا. و قد يكون هذا راجع إلى بعض السلوكات القديمة التي ليس من المستبعد أن تكون مرتبطة بعلاقات سلطوية و قمعية ثم تحولت مع مرور الزمن و تعاقب الأجيال إلى تقاليد و أعراف كما يمكن استخدام بعض التقاليد و الأعراف و التركيز على القيم السائدة .

✓**التوظيفات السياسية لبعض المؤسسات التقليدية :**

تعد الأسرة أول مجال اجتماعي يبحث فيه طالب السلطان من يؤيده و يؤازره (كالزوجة ،الأبناء، الإخوة ،...) ، و هم بذلك أول المناصرين و أكثر الأتباع إخلاصا. و بالتالي فالدعم الذي توفره الأسرة لطالب السلطان و كذا المناخ العائلي من العوامل المهمة التي تساهم في صنع الزعامات المحلية، هذا دون إغفال الجانب المالي الذي يساعد بدرجة كبيرة على توفير تلك الظروف خصوصا أن العين و إن كان يتوفر على الأموال، فان ذلك سيخول له القدرة على التزوج أكثر من مرة و هذا يمكنه من استثمار الرصيد العائلي استثمارا رمزيا.

أما بالنسبة للتوظيف السياسي لهذه المؤسسات، فانه يتم من اصغر وحدة اجتماعية ألا و هي الأسرة، مرورا بالدوار وصولا إلى القبيلة حيث يسعى طالب السلطان إلى كسب ولاء الأسرة ليصبح ممثلها و الناطق باسمها، ثم بعد ذلك اكتساب أتباع هذه الوحدة الاجتماعية التي تأتي بعد الأسرة، و هكذا دواليك إلى أن يصبح قادرا على التفاوض مع بعض الفعاليات الجهوية و أحيانا الوطنية بوصفه ممثلا للجماعة التي يهيمن عليها، و باعتباره حلقة وصل ضرورية بينها و بين من يريد كسب ولائها و تأييدها. و عندئذ يبدأ في مقايضة نفوذه و تأثيره على القبيلة مقابل موارد أخرى للسلطان أهم و اكبر من تلك التي كان يحصل عليها في المراحل السابقة.

2)- النخبة والمواطنة :

إذا كانت النخبة هي تلك الفئة التي تمثل المواطنين، رغم اختلاف مكوناتها، فان غايتها الكبرى هي أن تقوم بدور الوساطة بين سلطة القرار و السكان، على أساس أن ذلك يؤدي و يؤثر بصفة مباشرة على نسبة مشاركة الأفراد في الحياة السياسية فقد يكون تأثيرها ايجابيا أو سلبيا.[1]

✓ **النخبة و مطلب الوساطة :**

إن اختيار النخبة عرف وجهين اثنين:

الوجه الأول، و هو حين كان يرشح السلطان احد ولاته و تزكيه القبيلة بارتضائها إياه و إيثارها البقاء تحت ولايته.

أما الوجه الثاني، فيتمثل في اختيار القبيلة من يدبر أمرها و يلعب دور الوساطة بينها و بين السلطان.

و في الوقت الحاضر، تعتبر الأحزاب السياسية ، أداة لتكوين الرأي العام و أداة للتأطير و الوساطة حيث يلعب الحزب دور الوسيط بين الناخبين و النواب من جهة، و بين الناخبين و سلطة القرار من جهة اخرى نظرا لتواجدها في خدمة المواطن.

✓ **النخبة و مطلب التأطير :**

يبقى هذا المطلب حاضرا و بقوة، و مبررا لشرعية وجودها بغض النظر عن طبيعتها الحزبية أو المدنية أو الاقتصادية ...، و تبقى الأحزاب المستهدف الأول بهذه المهمة. و بالتالي تصبح مهمة التأطير من أهم الواجبات التي تلقى على عاتق النخبة من أجل تطوير مفهوم المشاركة السياسية مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة لها.

[1] سليم اللويزي ؛ النخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية ؛ الحوار المتمدن-العدد: 2675 - 2009 / 6 / 12 09:59 -https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

3)- حدود آفاق النخبة في تطوير المشاركة السياسية :

ان من أهم الأدوار التي تقوم بها النخبة المحلية هو تركيز فكرة المشاركة السياسية و تطويرها،لكن هذه المهمة تقابلها مجموعة من الاكراهات تحد من فعاليتها.

✓أزمة النخبة :

-الشخصانية:

من أهم أسباب فشل هذه النخب، طغيان النزعة الشخصية بشكل يغيب الجوانب الموضوعية و المصلحة الجماعية، ومن التعابير المتداولة و الدالة في هذا الإطار، القول مثلا ان هذا حزب فلان، و ليس الحزب الفلاني، مما يعطي هذه الأحزاب صفة الشخصانية و طغيان الزعامة عليها، الشيء الذي يؤدي الى انشقاقات تكون سببا في اضطراب الحزب و فشله في الوصول إلى أهدافه.

ويلاحظ كذلك ان الناس يتموقعون في فكرة المحاباة، و نفس الأمر يجري على باقي النخب التي تسعى جاهدة للوصول إلى السلطة، و بمجرد وصولها إلى الهدف المنشود فإنها تتخلى عن المناصرين، الأمر الذي يكون بمثابة ضربة لهم، تؤدي إلى إحباطهم و عدم تجديد ثقتهم في هؤلاء الأشخاص.[1]

- إشكالية المجتمع المدني :

لعل ابرز ظاهرة يعاني منها المجتمع المدني، ظاهرة احتكار العمل الجمعوي، فإذا كان مقعد الزعامة في الأحزاب السياسية لا ينحل إلا بوفاة قائده، فان هذه الظاهرة أصبحت تبرز بقوة. هذا مع العلم أن جل هؤلاء الأشخاص، مازالوا يوظفون نفوذهم السياسي و المادي و

[1] سليم اللويزي ؛ النخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية ؛ الحوار المتمدن-العدد: 2675 - 2009 / 6 / 12 09:59 -https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

الاجتماعي للوصول إلى أهدافهم، في حين تبقى مصلحة المواطن جانبا، الشيء الذي يجعله في مرتبة المتفرج الأبكم،و هذا ما يؤثر سلبا على مشاركته السياسية.

✓ **آفاق النخبة :**

✓ **ـ تطوير المشاركة السياسية و رهان التنمية :**

ان مشاركة النخب المحلية في تطوير النسيج الاجتماعي و الاقتصادي و حتى التربوي من شأنه أن ينعكس بالسلب أو الإيجاب عن التنمية و بالتالي على المشاركة السياسية لما لهما من ترابط عضوي.

فالنخب مسؤولة بدرجة كبيرة عن تحقيق التنمية و تدبير الشأن العام، و هذا له علاقة بمدى رضا المواطنين، فان كانت نسبة مساهمة النخبة في التنمية مرتفعة، كانت نسبة الرضا و كانت بذلك إمكانية المشاركة مرتفعة.

فالنخبة الاقتصادية عليها أن تستثمر أموالها بما يعود على الناس بالخير و الرفاه. أما النخب السياسية بالوسائل الضرورية، تبقى مهمة التأطير من أكبر المهمات التي توكل للنخب السياسية كما يجب الرفع من مستوى الوعي السياسي و الثقافي للنخبة مما يسهل عملية التجاوب مع المواطنين، ذلك أن عدم نضج الفئات المنتخبة و عدم أهلية النخب السياسية يبقى أهم العوائق التي تواجه المشاركة السياسية.

كما يعتبر التداول أو التناوب على السلطة و فتح المجال أمام الجماعات و الأفراد لتحمل المسؤولية و الوصول إلى أعلى المراكز الاجتماعية من اسس الديمقراطية المحلية و التي تساهم بشكل جدي في دفع المواطنين للمشاركة السياسية.

ـ النخبة المحلية و إشكالية تجديدها :

يبقى اكبر هاجس لتطوير النخب و ما ينعكس عن ذلك في مجالات متعددة كالنهوض بالتنمية، تطوير المشاركة السياسية، تعزيز فكرة المواطنة و إرساء أسس الديمقراطية. و تعد مسألة تجديد النخب أمرا محوريا في مسار أي مجتمع على اعتبار أنها تمثل إرهاصا معنويا و ماديا يترجم بشكل أو بآخر حركية المجتمع من جهة و من جهة أخرى معيارا و تأطيرا للحظة تواجدها من جهة أخرى.[1]

فالحديث عن النخبة يبقى مؤشرا قويا يترجم مدى حيوية المجتمع و مدى قابليته لبلورة مشروع حداثي لكونها مشتلا سياسيا يبلور منظومة من القيم و مشاريع الأفكار التي تطبع هوية ذلك المجتمع، ذلك أن النخبة تبقى في نهاية المطاف مصنعا لإنتاج أفكار و مشاريع المجتمع.

المطلب الثالث : تقييم أثر النخب في المشاركة السياسية. 1) ايجابيات تأثير النخب في المشاركة السياسية.

تلعب النخب دورا هاما و تاريخيا وتمثل قوة فاعلة حاضرة ويقظة في ممارسة دورها الريادي في توجيه المجتمع وتحديد مساراته وتوجيه حركته في مختلف المجالات ؛كما تتمتع النخبة بالعديد من المميزات والتي بدورها استطاعت التأثير ايجابيا على المشاركة السياسة. وسوف نحاول حصر ايجابيات تأثيرها في النقاط التالية :

1- تحقيق مطالبها و طموحاتها من خلال دراسة وتحليل دقيق للمشاكل والمطالب واستخدام المواهب والقوة الفكرية التي تتميز بها فئة النخبة و التي غالبا ما تكون قرارات وسياسات

[1] سليم اللويزي ؛ النخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية ؛ الحوار المتمدن-العدد: 2675 - 2009 / 6 / 12 09:59 -https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

تحقق المطلوب وتساهم في التخلص من المشاكل والمعضلات في كل المجالات الثقافية والعسكرية والاقتصادية والدينية...

2 – تتصدر مطالبها اجندة عمل الحكومة حسب أهمية كل مطلب بمعنى تكتسب اولوية في سلم الأسبقيات،

3– توازن مطالبها حيث انها عادة ما تخدم العديد من أطياف المجتمع ولا تخدم فئة واحدة عكس مطالب التنظيمان الفئوية التي لا تعني سوى فئتها و حسب و لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة للشعب.

4– تسهم في تحقيق استقرار النظام السياسي وديمومته في حركية عقلانية وثابتة مع وجود جرعات من النقد والتصحيح والاستفادة من الأخطاء السابقة لأن من مميزات النخبة هي دراسة وتحليل المشاكل السابقة والتأهب لها لوضع حلول مسبقة.

5– عقلنة وترشيد القرار السياسي وذلك من خلال مستشارين وايصال كفاءات إلى مراكز صنع القرار. [1]

2) سلبيات تأثير النخب في المشاركة السياسية.

كما أن للنخبة تأثيرات ايجابية على المشاركة السياسية فان لها ايضا آثار سلبية عليها نوجزها فيما يلي :

– تجسيد النخبة للطبقية يستعمل كوسيلة ضغط على اصدار قرارات لا تخدم الصالح العام وإنما تخدم مجموعة معينة باسم مراعاة المصلحة العامة والانحياز لطبقة رجال الاعمال ، مما أدى بهم الى الوصول إلى دوائر الحكم وصنع القرار مما بات يهدد واقع

[1] بن عيسى إسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة العامة نموذج غرف التفكير ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيدر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، 2018/2017 ، ص 54–57.

ومستقبل الشعوب خاصة العربية منها، وأيضا سيطرة النخبة على الموارد الاقتصادية وضبط مصادر الإنتاج لأنها تشكل أداة ضغط على أفراد الشعب فيصبح الشعب كالخاتم في الأصبع.

– سيطر النخب على وسائل الإعلام ونشرها وترويجها للقيم والمبادئ التي تؤمن بها من أجل إضفاء الشرعية عليها وتضليل الرأي العام و تسخيره لخدمة أهدافها ومصالحها، الامر الذي يؤدي الى حدوث صراعات واحداث انقسام في الشعب بين مؤيد ومعارض لها.

– اعتقاد النخبة الخاطئ بأن المواطن يفتقر للوعي وأنه لا يمتلك القدرة على تقدير الأمور أنشأ و رسخ لديها فكرة ضرورة أن يكون هناك وصاية من جانبها على الجماهير ويبقى فقط أن تبارك الشعوب وتؤيد كل ما تقرره النخبة من سياسات. مما ادى الى تضييق مجال الحوار وتغلبت لغة المنولوج على الديالوج و اتساع الفجوة بين المواطنين والنخب حتى على مستوى الأحزاب السياسية فالحزب مقسم بين فئة مسيطرة جاثمة على الحزب تضيق بالآخر(الأعضاء) وهي وحدها تمتلك الرؤى والبصيرة وهي التي تقرر والأعضاء مجردون من حق المشاركة الواعية الفاعلة.

– النخب المتحولة من العمل العسكري والمنخرطة في السياسة ودخولها مجالا لا يليق بها و خصوصا اثر قيامها بانقلابات عسكرية.

– و من أشد سلبيات النخبة في العالم أنها تساعد على شخصنة السلطة حتى ولو كانت في غير صالح المجتمع، فتصبح النخبة موظفة داخل كل الفضاءات الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وخير دليل على ذلك تأييد علماء الدين وكبار المشايخ لقرارات سياسية لا تخدم مصالح المواطن بحيث ترتبط النخبة عضويا بالنظم القائمة وهذا ما يؤدي بها إلى علاقة تبادلية ذات منفعة للطرفين، إذ أن النخب تقوم بشخصنة السلطة مقابل حماية السلطة لها ورعايتها ويتعدى هذا إلى تقديم منافع لها.

– الفشل في تطوير الأداء الحزبي وحرمان القواعد الشعبية من التطوير الديمقراطي، و قد اثبت الواقع السياسي أن النخب هي أول من يرفض الديمقراطية بمجرد الوصول إلى السلطة، و خصوصا في دول العالم الثالث. [1]

[1] بن عيسى إسلام ، دور النخبة في رسم السياسة العامة العامة نموذج غرف التفكير ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيدر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، 2018/2017 ، ص 54–57.

خاتمة الفصل الثاني

خلاصة الفصل:

لقد أظهرت دراستنا لدور النخبة في الحقل السياسي و خصوصا أثرها على المشاركة السياسية أن دور النخبة يتنامى و يتعاظم بل وأصبح مع تطورها التاريخي يمس كافة المجالات ، بحيث انه أصبح من غير المعقول التغافل عنها أو إهمال تدخل النخبة و تفضيلاتها سواء كان إيجابية أو سلبية على المجتمع ، بحيث تكون إيجابية من خلال خدمتها لمصالح الشعوب وتحقيق الاستقرار والمساهمة في حل الأزمات وتوجيه ورسم السياسات العامة، وتكون سلبية حين تنشغل بمصالحها الشخصية على حساب المجتمع.

وتحظى النخبة بمكانة كبيرة في المجتمع من خلال وزنها والدور الذي تقوم به نحوه من خلال تسييرها و توجيهها له و إسهامها أو تأثيرها في صنع القرار وتوجيه السياسة العامة وذلك لتمتعها بمجموعة آليات كالمكانة المرموقة في المجتمع أو توليها مناصب عليا إضافة إلى القدرة العقلية الهائلة، واكتسابها القوة العسكرية والاقتصادية والتحكم في الإعلام الذي يعتبر الآلية الأهم والأكثر تأثيرا في السياسة و بالتالي في المشاركة السياسية ويساهم في تحسين صورة النخبة و إبراز دورها في المجتمع وتوجيهه لاختيار نوع النخبة التي تقوده.

الخاتمة العامة

حاولنا في دراستنا هذه اماطة اللثام عن ابعاد مفهوم النخبة وقدمنا رؤية له عبر التاريخ الإنساني، و رسمنا حدود وابعاد التعريفات اللغوية للمفهوم. ومن ثم استعرضنا أهم النظريات الفكرية في هذا المجال عند ماركس وباريتو وميلز وسان سيمون وغيرهم من المنظرين. فاتضحت لنا بعض أوجه التباين والاتفاق بين رؤاهم الفكرية ونظرياتهم النخبوية انطلاقا من الاعتبارات التاريخية السياسية والاجتماعية لولادة المفهوم وتطوره ونمائه في ظل الحياة السياسية للمجتمعات الإنسانية القديمة والمعاصرة. حيث برزت أهمية العوامل الاجتماعية والسيكولوجية ضمن دائرة التفاعل والتكامل في مفهوم النخبة.

ويعتبر موضوع النخب عموما والنخب السياسية الحاكمة خصوصا من المواضيع الهامة المتداولة في حقل العلوم السياسية.و قد ميز المنظرون في هذا المجال النخبة الحاكمة عن غيرها من النخب بصفات متعددة قد تكون موجودة لدى غيرها الا انها الوحيدة التي تمارس السلطة.

و ترى النظريات المفسرة أن تفسير ظاهرة النخبة هو انعكاس لظاهرة الطبقية داخل المجتمع حيث نجد نفس التفسير الذي جاء به (وسكا وباريتو) حول تواجد تقسيم طبقي للمجتمع وذلك بوجود طبقة بسيطة ولكن تتحكم في مقاليد الحكم وأخرى كبيرة تكون مسؤوليتها الانصياع إلى الطبقة الأولى المكلفة برعاية المجتمع سياسيا واقتصاديا .....الخ

وإذا كانت النخبة في علاقتها مع النسيج الاجتماعي تلعب مجموعة من الأدوار التأطيرية منها أو على مستوى الوساطة فان أدوارها تبقى محدودة بالمقارنة مع ما هو منتظر منها و

بالمقارنة مع مكونات هذه النخبة التي تبقى على العموم عاجزة و غير قادرة على مجابهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الدولية و المحلية، و بالتالي يجب إعادة هيكلتها و تطويرها بشكل يؤهلها للعب دورها في التأثير الايجابي في الحقل السياسي عموما و على المشاركة السياسية بالخصوص.

فقد تبين ان المشاركة السياسية لم تعد تقف عند حد المدخلات بل اصبحت تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات وتعد معيار النمو للنظام السياسي وتعبير عن التلازم الوثيق مع حالة الاستقرار السياسي ، لا بل أصبحت تعد أحد مصادر الشرعية بل المقياس الذي يؤشر من خلاله درجة هذه الشرعية .

ولا يمكن القول ان المشاركة السياسية هي عملية مطلقة بل انها تخضع لجملة من الظروف والمتغيرات التي تحدد الاطر المناسبة لها، ومن ابرز تلك المتغيرات هي الحوافز السياسية والعوامل الشخصية وطبيعة الأوضاع السياسية والالتزامات السياسية وكذلك الاوضاع الاجتماعية .

ولعبت التطورات التاريخية دوراً واضحاً في نضج عملية المشاركة السياسية من خلال التطور الذي شهدته العديد من الياتها ووسائلها وخصوصاً في ميدان عمل الأحزاب السياسية كونها جهة الربط الوسطية بين الافراد والسلطة السياسية والتطور في نظرية التمثيل التي بدأت من تزكية وجود افراد يمثلون المجتمع لدى السلطة السياسية أو في المجالس الاستشارية والتشريع إلى ابداع الانتخابات كوسيلة لتنظيم تنافس الراغبين في تمثيل المجتمع في السلطات والوظائف العامة في الدولة وهو امر انتهى إلى وجود طرق مختلفة من الانتخاب تنظم هذه العملية الحساسة، كذلك التصاعد في وتائر التطور والاداء في الوقت الحاضر لوسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لتكون جهات تعبر عن الارادة الجماهيرية وتقوم بدور حلقة وسل بين الدولة والمجتمع.

ان طبيعة المشاركة السياسية تتخذ اشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، اذ ان كل نمط يتضمن العديد من الادوار التي يؤديها الافراد داخل النسق السياسي والعلاقة بينهم علاقة تنظيمية تتأثر بعدد من العوامل التي باتت تؤثر بشكل جاد وواضح في عملية المشاركة السياسية كونها شروط لازمة لبلوغ المشاركة الحقيقية الفاعلة من بينها التنشئة السياسية وشيوع ثقافة المشاركة وتصاعد دور الرأي العام ووجود وعي سياسي هادف للقضاء على كل بوادر الاستبداد السياسي وكذلك الاستقرار السياسي في ظل بنية سياسية منتظمة مستندة إلى حكم ديمقراطي يحقق تصاعد معدلات الشعور بالمواطنة.

واخيراً نرى ان الحاجة إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي ان تكون على ركائز اساسية من بينها ايمان النظام السياسي بالمشاركة وسعيه إلى توسيعها، وتمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي وخضوع الحكومة واستجابتها لمطالب الشعب، وقدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع على اساس ان المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لان الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركتها الجماهرية في المسؤولية مما يعني تغير الاتجاهات والسلوكيات باتجاه الشعور بالمسؤولية كما انها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية والمساهمة في دفع عملية التنمية.

<u>الاستنتاجات</u> :

1)- إن تبرير وجود النخبة يستند على أمرين أساسيين هما :

أ- أن سلم النخبة لا يمكن أن يرتقيه أي فرد من أفراد المجتمع بدون أن يتمتع بما لدى النخبة من مؤهلات سواء كانت تلك المؤهلات علمية أو إمكانيات سياسية و قيادية،أو أنها نخبة مهنية كالنخبة العسكرية ، بمعنى ان ما جعل النخب السابقة متميزة بقدراتها هو الذي فرضها بما تمتعت به من إمكانيات.

ب- بما أن انقسام المجتمع إلى مجموعة من المجالات الحياتية المجسدة للنشاط البشري اقتصاديا،ثقافيا، اجتماعيا، سياسيا وغيرها من المجالات ، فان من المسلم به وجود نخبة مؤهلة بأفضل العناصر التي تمكنها من صياغة التفاعلات المتعلقة بإطار هذه المجالات ، و بغض النظر عن سلبية او ايجابية هذه النخبة في تحقيق أهداف الفئة المحكومة، فان جماهير هذه الفئة من المجتمع ليس أمامها سوى الخضوع لهذه النخب الأكثر فاعلية وقدرة على إدارة و صياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالاته المختلفة سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية أو غيرها.

2)- انعكست آليات تأثير النخبة السياسية الحاكمة الرامية لتفعيل المشاركة السياسية على تفاعلاتها إيجابا مع النخب السياسية غير الحاكمة، هذه الأخيرة التي تنامى دورها في دعم الاستقرار السياسي، تعزيز المواطنة وشرعية النظام السياسي، من خلال أدوارها الرقابية، الحوارية، الاستشارية والتوعوية.

3)- إن التكيف الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في ظل التنسيق الوظيفي فيما بينها وبين النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين، يساهم في الرفع من درجة فعاليتها؛ لأنه يعمل على تنشيط العملية الاتصالية بين هذه الأطراف.

4)- الإرادة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة لتفعيل عملية المشاركة السياسية من خلال الآليات القانونية، المؤسساتية تؤدي الى إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرار، غير أن ظاهرة العزوف السياسي تشكل تحدٍ يستدعي من النخبة السياسية مواجهته، بإيجاد حلول عاجلة لمتطلبات المواطنين.

5)- رغم الدور الذي تلعبه النخب في مجال السياسة إلا أن هذا لا يعني أنها لا تخلو من السلبيات والتي يأتي في مقدمتها الاهتمام بمصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، رغم أن هدفها الأسمى هو خدمة المجتمع والمصلحة العامة.

6)- إن ما وصلت إليه النخبة من مكانة كبيرة في الوقت الراهن كان بفضل مجموعة من التركمات التاريخية، بحيث أن ظهور دور النخبة ضارب في القدم إذ يعود إلى العصر اليوناني القديم، وأخذ يتطور إلى أن وصل الى ما هو عليه حاليا، حيث أصبحت النخب مرتبطة ارتباطا مباشرا بحقل السياسة و تمثل حلقة وصل بين السلطة و المواطنين.

7)- إذا كانت النخبة المحلية في علاقتها مع النسيج الاجتماعي تلعب مجموعة من الأدوار تأطيرا أو وساطة فان أدوارها تبقى محدودة بالمقارنة مع ما هو منتظر منها بحكم مكوناتها التي تبقى على العموم عاجزة و غير قادرة على مجابهة التحديات المفروضة.

التوصيات :

1)- بما أن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية ، فهي تبقى عاجزة على تنظيم نفسها فانه يجب فسح المجال أمام النخب بأنواعها لكونها مظهرا مشتركا في معظم المجتمعات و النظم السياسية.

2)- بما أن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد و تحكم من خلال شخص واحد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزا عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره و تنفيذها ، فانه من الضروري لأي مجتمع أن يفسح المجال أمام الشخصيات البارزة و التي تتمتع بقدرات لا تتوفر للآخرين، كي تعمل في مختلف الحقول السياسية و الحزبية و العسكرية والثقافية و غيرها ...

3)- تنشئة الأطفال على التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمدرسة ودعم منظمات المجتمع المدني لانخراط الشباب في هذه التنظيمات في المستويات القاعدية والعليا تمثل آليات فعالة لتعزيز مشاركة الشباب سياسيا؛ فهي ميكانيزمات تغرس فيهم وعيا سياسيا بأهمية مشاركتهم السياسية لمواجهة مختلف التحديات وأيضا وعيا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن.

4)- يجب إعادة هيكلة النخب و تطويرها إن على المستوى التعليمي أو الوعي السياسي أو الاقتصادي...

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) أبراش إبراهيم ، علم الاجتماع السياسي، فلسطين: دار الشروق للنشر، 1998 .
2) بن عيسى إسلام،دور النخبة في رسم السياسة العامة،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيذر بسكرة،2018/2017.
3) هادي سهيلة، تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 – 2018، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية – المجلد 06 – العدد 01 – جوان 2021
4) حسين علوان البيج،المشاركة السياسية الاهمية الانماط الابعاد، المركز الديمقراطي العربي (المانيا– برلين)،الطبعة الاولى،2020.
5) بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا(1962–2005)،اطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيذر بسكرة،2012/2011.
6) ماجد محيي آل غزاي،المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثرة دراسة نظرية.
7) عبد الله زوبيري، المجتمع المدني وصناعة النخب،مجلة دراسات استراتيجية،العدد 15.
8) سامية خضر صالح،المشاركة السياسية و الديمقراطية.
9) ترجمة جماعية،الصفوة و المجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1978.
10) هشام صاغور، النخب السياسية:دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة،مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، مجلد: 05 عدد: 01 جوان 2019،المركز الجامعي غليزان.

11) سليم اللويزي،ا لنخبة المحلية و تطوير مفهوم المشاركة السياسية، الحوار المتمدن– العدد: 2675 – 2009 / 6 / 12 – 09:59.

الموقع الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

12) * حماني أقفلي،" السلوك الاجتماعي و السياسي للنخبة المحلية"، مركز طارق بن زياد، ط1 ، 2002.

13) حسن قرنفل،"المجتمع المدني و النخبة السياسية: إقصاء أم تكامل"،ط2،إفريقيا الشرق،الدار البيضاء،.2000

14) علي أسعد وطفة ، في مفهوم النُّخبة.. مقاربة بنائية،

./ https://alantologia.com/blogs/3751

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ا
تشكرات	ب
الفصل التمهيدي	
مقدمة	1
اشكالية الدراسة – التساؤلات الفرعية	2
فرضيات الدراية	2
هيكل (تقسيم) الدراسة	3
اهداف الدراسة	4
اسباب اختيار الموضوع	5
اهمية الدراسة	5
الاطار المنهجي للدراسة	5
ادبيات الدراسة (الدراسات السابقة)	6
صعوبات الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	7
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي	
مقدمة الفصل الاول	9

المبحث الاول: ماهية النخبة.	10
المطلب الاول: نشأة و مفهوم النخبة.	10
المطلب الثاني: أهمية النخبة.	12
المطلب الثالث: أنواع النخب.	12
المطلب الرابع: خصائص النخبة.	15
المطلب الخامس: الاتجاهات النظرية في الفكر النخبوي.	16
المبحث الثاني: ماهية المشاركة السياسية.	18
المطلب الاول: مفهوم و تطور المشاركة السياسية.	18
المطلب الثاني: أهمية و مستويات المشاركة السياسية.	22
المطلب الثالث: أنماط و مراحل المشاركة السياسية.	25
المطلب الرابع: أبعاد و خصائص المشاركة السياسية.	28
المطلب الخامس: شروط تعزيز المشاركة السياسية.	31
خاتمة (خلاصة) الفصل الاول.	34
الفصل الثاني: النخبة و المشاركة السياسية.	
مقدمة الفصل الثاني.	37
المبحث الاول: آليات تأثير النخب على المشاركة السياسية.	38
المطلب الاول: المداخل المفسرة لدور النخبة في المشاركة السياسية.	38
المطلب الثاني: آليات تأثير النخب الحاكمة على المشاركة السياسية.	40

المطلب الثالث: آليات تأثير النخب غير الحاكمة على المشاركة السياسية.	41
المبحث الثاني: فعالية دور النخب في التأثير على المشاركة السياسية.	42
المطلب الاول: علاقة النخبة بالمشاركة السياسية.	42
المطلب الثاني: استراتيجية النخبة من أجل تطوير المشاركة السياسية.	45
المطلب الثالث: تقييم أثر النخبة على المشاركة السياسية.	49
خاتمة (خلاصة) الفصل الثاني.	52
الخاتمة	
الخاتمة	53
الاستنتاجات	55
التوصيات	56
ملخص الدراسة بالعربية	57
Study summary in English	58
قائمة المراجع	60
فهرس المحتويات	61

ملخص الدراسة بالعربية :

تحتل دراسة النخب حيزا واسعا في حقل العلوم الاجتماعية وذلك لما تضطلع به من أهمية أهمية كبيرة و ما تملكه من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة المجتمع الإنساني، هناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعات الحاكمة و علاقتها بالجماهير، ولم تعد دراسة النخب حكرا على علم الاجتماع السياسي بل تعدي ذلك إلي العديد من المجالات و العلوم فهي الآن أحد أهم محاور الدراسات السياسية و الاقتصادية.

و في دراستنا هذه تناولنا النخبة و أثرها في المشاركة السياسية حيث بعد الفصل التمهيدي خصصنا فصلا للجانب النظري تعرفنا فيه على نشأة النخبة ثم مفهومها من جوانب مختلفة و من وجهات نظر مختلفة أكدت جميعها على أن مفهوم النخبة يشير إلى الصفوة و التفوق و الاختلاف و التميز بالإمكانيات و القدرات ...ثم خصائصها وأهميتها الكبيرة نظرا لما تملكه من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات و أنظمة حكمها.كما عرجنا على أنواع النخب السياسية و الدينية و الثقافية ... و أخيرا الاتجاهات النظرية في الفكر النخبوي و هي التنظيمي و السيكولوجي و الاقتصادي.

أما المشاركة السياسية فقد عرفناها هي كذلك من وجهات نظر مختلفة و أشهرها تفيد بأن المشاركة السياسية هي النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً ثم مررنا بمراحل تطورها ثم أهميتها و مستوياتها ثم أنماطها و مراحلها،أبعادها و خصائصها و أخيرا شروط تعزيزها.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة و معالجة دور النخبة في المشاركة السياسية أو تأثير النخبة على المشاركة السياسية حيث بينا آليات تأثير النخب الحاكمة و النخب غير الحاكمة على المشاركة السياسية و مدى فعالية دورها و ذلك من خلال المداخل المفسرة لدور النخبة في المشاركة السياسية و المتمثلة في اقتراب الجماعة و اقتراب التحليل الطبقي

و اقتراب صانع القرار، ثم وضحنا إستراتيجية النخب من أجل تطوير المشاركة السياسية و أخيرا حاولنا تقييم أثر النخب في المشاركة السياسية متعرضين في ذلك إلى ايجابيات و سلبيات تأثير النخب في المشاركة السياسية ثم ختمنا دراستنا ببعض الاستنتاجات و التوصيات.

Study summary in English

The study of elites occupies a wide space in the field of social sciences because of the great importance they play and the tools they possess in the formation and stability of societies and the formation of governance, thought and ideological orientation. With the masses, the study of elites is no longer restricted to political sociology, but rather to many fields and sciences, as it is now one of the most important axes of political and economic studies.

In our study, we dealt with the elite and its impact on political participation. After the introductory chapter, we devoted a chapter to the theoretical aspect, in which we learned about the emergence of the elite and then its concept from different sides and from different points of view, all of which confirmed that the concept of elite refers to the elite, superiority, difference and distinction in capabilities... then their characteristics and great importance due to the tools they possess influencing the formation and stability of societies and their systems of governance. We also discussed the types of political, religious and cultural elites... and finally the theoretical trends in elite thought, which are organizational, psychological and economic.

As for political participation, we have defined it as well from different points of view, the most famous of which is that political participation is the political activity carried out by ordinary citizens with the intention of influencing the political decision-making process, whether this activity is individual or collective. Its stages, dimensions, characteristics, and finally conditions for its enhancement.

As for the second chapter, we devoted it to the study and treatment of the role of the elite in political participation or the influence of the elite on political participation, where we explained the mechanisms of the influence of ruling and non-ruling elites on political participation and the extent of the effectiveness of their role, through the approaches that explain the role of the elite in political participation, which are represented in: The approach of the group and the approach of class analysis and the approach of the decision maker, then we explained the strategy of the elites in order to develop political participation and finally we tried to assess the impact of elites on political participation, exposing this to the positives and negatives of the influence of elites on political participation, then we concluded our study with some conclusions and recommendations.